2

حساب كاذب

لا فائدة من كوننا مواطنين موالين، فولاؤنا في بعض الأماكن يبلغ حد التطرف؛ إننا نقدم ذات التضحيات بحياتنا وممتلكاتنا التي يقدمها زملاؤنا المواطنون، عبثاً... فقد تقرر الأكثرية من هم الغرباء؛ لأن هذا، كما هو الحال بالفعل في أي مسألة تنشأ في العلاقات بين الأمم، هو مسألة قوة.

ثيودور هرتزل (1896)[1]

حطموا عظامهم.

إسحاق رابين (1988)[2]

إن الرصاص المطاطي الذي أدخله الجيش الإسرائيلي خلال الانتفاضة [الأولى] كان يرمز إلى الإدراك بأن التزام إسرائيل بالقيم الديمقراطية واستثمارها لمركزها المعترف به دولياً كديمقراطية، قد وضع حدوداً للاستخدام المشروع للقوة في سبيل قضية الدولة اليهودية.

يارون إزراحي، أستاذ العلوم السياسية في الجامعة العبرية.
القدس (1997)[3]

obeikandl.com

تتميز بلدة شفاعمرو الواقعة بين حيفا والناصرة بشيئين: بالمثلوجات (الآيس كريم) وبمحاميها المهتمين بحقوق الإنسان. على أنه في يوليو 2000، عندما زرت شفاعمرو لأول مرة، لم يكن معظم اليهود قد سمعوا عن مؤسسة «العدالة» القانونية، أكثر مما سمعوا أو ذاقوا مثلوجات البلدة. وكان علي أن أبحث عن الفيلا التي كانت تضم مكتب المؤسسة القانونية والواقعة في نهاية طريق ترابي في طرف البلدة.

منذ تأسيس «العدالة» في 1996، كانت تعمل ومديرها ذو الشخصية الكاريزماتية، حسن جبارين، دون أن يشعر بهما أحد في معظم الأحيان، على تشظية الجدار الزجاجي الذي يفصل الأقلية العربية عن الأكثرية اليهودية. كانت تلك مهمة لا تلقى حمداً ولا شكوراً. وقد أظهرت نظرة عابرة إلى التقرير السنوي لعام 1999، الذي دفع به جبارين إليّ، مجموعة من حالات التمييز التي لا هوادة فيها: المعارك اليومية التي يخوضها المواطنون الفلسطينيون في العيش داخل دولة يهودية والتي تحاول مؤسسة «العدالة» الطعن فيها في المحاكم. فعناوين الفصول للعرائض القانونية التي كان المحامون يقدمونها في تلك السنة تضمنت على ما يبدو انتهاك كل حق أستطيع أن أستحضره إلى ذاكرتي: حقوق اللغة، حقوق التعليم، الحقوق الدينية، حقوق الأراضي والمساكن، حقوق النساء، الحقوق السياسية، الحقوق الاقتصادية وحقوق العمل. وقد تضمن التقرير، كفكرة لاحقة تقريباً، قسماً ختامياً بشأن الكلام المتعلق بالتمييز العنصري والكراهية، والإهانات غير الرسمية التي تتضاءل بالمقارنة مع المشكلة الحقيقية - ألا وهو التمييز التي تقره الدولة وتنظمه.

وكان يوجد تحت تلك العناوين بعض القصص التي كانت تعطي انطباعاً عن حياة العرب في دولة يهودية في 1999، وهي السنة التي كانت فيها حكومة يسارية في السلطة. وكانت «العدالة» قد قدمت عريضة ضد رفض الحكومة والسلطات المحلية تضمين إشارات مرور باللغة العربية (رغم أنها لغة تعترف بها الدولة)، إضافة إلى رفض بنوك الدولة استخدام اللغة العربية في منشوراتها أو على الشاشات الخاصة بآلات الصرف، ورفض المحاكم العمالية قبول الأدلة باللغة العربية.. وكانت قد قدمت عرائض ضد الحكومة لكونها صنفت أكثر من 500 من الجماعات اليهودية الحصرية بوصفها «مناطق أولوية وطنية (أ)»[4]، الأمر الذي يجعل لها الحق في الحصول على تمويل إضافي من البلديات والحصول على منح تقسيط شراء المنازل ورهنها وإعفاءات ضريبية للصناعات المحلية، ومنع مثل ذلك المركز للجماعات العربية الصغيرة، رغم أن الجزء السفلي من كل مؤشر اجتماعي ـ اقتصادي كان مكتظاً بالبلدان والقرى العربية. وقد قدمت عرائض ضد وزارة الشئون الدينية لتجنيب أقل من 2 بالمائة من ميزانيتها للجماعات العربية، رغم أن سكانها يشكلون خمس السكان تقريباً، وضد رفض الوزارة تقديم أي ميزانية على الإطلاق للمقابر غير اليهودية. وقدمت عرائض ضد رفض وزارة الصحة توفير عيادات للرعاية الصحية في أي من الجماعات «غير المعترف بها» في النقب، حيث يقطن حوالي 70000 من العرب البدو، أفقر المواطنين الإسرائيليين، وضد تقصير أوسع نطاقاً بكثير في توفير الخدمات

الاجتماعية للبدو من جانب وزارة العمل. وقدمت عرائض ضد قرار اتخذته سلطة المطارات يقضي بوقف إنشاء مطار البلد الثاني بعد أن تم اكتشاف استخدام عمال عرب في موقع الإنشاء. وتواصلت العرائض على هذا الشكل.

قال جبارين: «إننا نتعامل مع قمة الجيل الثلجي فقط».

يوجد عدد لا متناه من قضايا التمييز التي بوسعنا ملاحقتها ـ بعضها أسوأ من هذه الحالات ـ لكننا في الوقت الراهن منظمة صغيرة ولا يمكننا خوض غمار إلا تلك القضايا التي نعتقد أن من المحتمل أن نكسبها. فنحن نجد النقاط الضعيفة في النظام، ونواجه القضاة بحالات ينتهك فيها التمييز الأنظمة القضائية في البلد ونحاول استخلاص علاج لها.

على أنه بالنظر لعمق التمييز، فحتى الفوز يمكن أن يكون فارغاً. فمع أنه حدث في مارس 1999، على سبيل المثال، أن المحكمة العليا أمرت وزارة الصحة بإنشاء ثلاث عيادات بحلول نهاية السنة لتوفير الرعاية الصحية للسكان البدو «غير المعترف بهم» فإن الدولة لم تفعل شيئاً من هذا القبيل. فقد ظلت عدة طلبات من «العدالة» لتقرير عن سير العمل من الحكومة إلا أن هذه الطلبات ظلت دون جواب حتى اعترفت وزارة الصحة أخيراً بعد سنة بأنها لم تنفق بعد مع مقاول بناء، ناهيك عن الشروع بالعمل. في غضون ذلك، كانت الوزارة قد أجرت تخفيضات في النقل العام المتاح للبدو للوصول إلى العيادات في البلدات المجاورة. وقد أورد تقرير «العدالة» أنه مع تفشي السل بين البدو في النقب، «أصبحت قضية العيادات مسألة حياة أو موت»[5].

كانت «العدالة» تناضل وحيدة عندما قابلت جبارين أول مرة، لكنها ستصبح هي وعدد من محاميها بعد بضعة شهور وجوها مألوفة لكل مشاهد للتلفاز في البلاد.

في فبراير 2001، استهلت لجنة أور التحقيق في حوادث القتل التي ارتكبتها قوات الأمن ضد 13 من المتظاهرين غير المسلحين داخل إسرائيل في بداية الانتفاضة. وقد استحوذت الجلسات الأولى على انتباه البلاد فيما كان اليهود والعرب يشاهدون التلفاز ويسمعون الشهادات. وقد تعاقدت الأسر المنكولة مع "العدالة" لتمثيلها في اللجنة وغربلة الأدلة واستجواب المسئولين في الدولة، والتصرف بصفة ناطق رسمي أمام كميرات التلفاز. وقد كان من شأنها أن تسفر، كما قال لي جبارين لاحقاً، عن تجربة غير مريحة على الإطلاق.

فعلاوة على اكتساب «العدالة» سريعاً سمعة لحِرفيِّتها، فقد وجدت نفسها تتعرض إلى القذف والافتراء جراء نقدها اللاذع لأساليب اللجنة ولمواصلتها الكشف عن أدلة مزعجة بشأن أحداث أكتوبر 2000، وهو ما كان المحققون عاجزين على ما يبدو عن العثور عليها. وسرعان ما أصبحت المؤسسة القانونية موضع تمحيص بقدر المكتشفات التي أسفر عنها التحقيق. وكدلالة على درجة إزعاج «العدالة» للنظام الذي كان من المفترض أن يبقي العرب ضعفاء وفي الجانب الآخر من الجدار الزجاجي، فقد بدأ مفوض الدولة يحقق في وضع «العدالة» في منتصف جلسات استماع القاضي أور. وزعم أن

المؤسسة قد أساءت استخدام المهمة المكلفة بها وأنه يوجد سوء إدارة مالية فيها وأنها انتسبت إلى حزب سياسي. وقد تم توجيه هذه التهم الخطيرة دون مقابلة أي طرف من «العدالة» أو طلب الإطلاع على أية وثائق[6]. وبعد أن تحدى جبارين المفوض علنياً بأن يبرز أدلته، تم إسقاط المزاعم بهدوء.

مما لا شك فيه أن «العدالة» كانت تعرف ما تعرض نفسها له: فقد سارع السياسيون الإسرائيليون إلى الطعن في لجنة أور وفي الزعماء العرب الذين كانوا قد طالبوا بها، حتى قبل بداية التحقيق. وقد أشار زعماء الليكود، بشكل خاص، بأنها «مولود غير شرعي»، حسب قولهم ـ وهي إشارة إلى محاولات باراك التي قام بها لاستعادة أصوات الأقلية العربية[7]. لذا لم يكن من المفارقات أنه عندما بدأ القاضي أور جلسات الاستماع في مبنى المحكمة العليا في القدس، كان باراك قد أصبح خارج السلطة وتبوأ آرييل شارون منصب رئيس الوزراء بكل اطمئنان. وقد بدأت لجنة أور عملها في جو من العداء السافر من جانب الحكومة الجديدة. فبعد مضي شهرين على الجلسات قام أوزي لاندلاو، وزير الأمن العام الجديد، باتخاذ خطوة لا سابقة لها حيث أنذر لجنة التحقيق بأنه لن يشعر بأنه ملزم بتنفيذ توصياتها[8]. كما أنه وافق على ترقية اثنين من كبار قادة الشرطة، موشي والدمان وبينزي ساو، وكلاهما كانا موضع ارتياب من أنهما تصرفا تصرفاً ينطوي على الإهمال الجسيم أثناء أحداث أكتوبر[9]. وقد هدد نائب لاندلاو، جدعون إيزرا، بالاستقالة إذا تم توجيه النقد إلى الشرطة في

التقرير الختامي للقاضي أور[10]. وقام وزير العدل، مائير شيتريت، بما سماه «زيارة تضامن» عندما كان قائد الشرطة الذي كان مسئولاً عن الشمال، آليك رون، يدلي بشهادته أمام لجنة التحقيق[11].

الأسر الثكلى تطلب محاكمة عدالة

كان ينبغي أن يكون تشكيل لجنة أور لحظة انتصار للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل وذلك من عدة جوانب. فعندما قامت قوات الأمن في 1976 بقمع إضراب عام في بلدة سخنين العربية عبر قتل ستة من المتظاهرين غير المسلحين، رفض رئيس الوزراء آنئذ، اسحق رابين، إقرار إجراء تحقيق في الموضوع. أما الآن، فقد كان بعض المراقبين العرب يأملون بأن قوات الأمن لن يسمح لها بالقتل دون عقاب. وكان لدى البعض توقعات أكبر من اللجنة. فقد كانوا على ثقة بأنه ما أن يبدأ القاضي أور عمله فإنه سيجد صعوبة في أن ينجذب إلى السياق الأوسع الذي جرت فيه أحداث أكتوبر: عشرات السنين من التمييز في الميزانيات والموارد، الاستبعاد المنظم لأحزاب الأقلية من السلطة، السياسة القمعية لعمليات مصادرة الأراضي وهدم البيوت، والفلسفة التي لا تزال سائدة بشأن «العمال اليهود» في مكان العمل. فإذا فعل ذلك، فإنه سيكون للمرة الأولى التي تكون فيها هيئة عامة مستقلة قد اتخذت موقف الفحص الناقد لعلاقات الدولة بين الأكثرية اليهودية والأقلية العربية. ومن المحتمل أن تخضع طبيعة الدولة ذاتها للدولة اليهودية ذاتها للتمحيص.

على أن محامي «العدالة» والأسر الثكلى والغالبية العظمى من الجمهور العربي، ظلوا يشكون بمدى ما يمكن أن تتصدى فيه لجنة تحقيق معينة من الدولة لمشاكلهم الأوسع نطاقاً ولم يكد يخفف من تلك المواقف قرار القاضي أور عزل الأسر في المكان المخصص للجمهور عن الغرفة الرئيسية التي كان يجلس فيها أعضاء اللجنة والمسئولون من الدولة، بعد مهاجمة أبوين لرجال الشرطة في منصة الشهود. لكن الجدار الزجاجي كان موجوداً في حقيقة الأمر منذ البداية. فلم يتم إبلاغ «العدالة» ولا الأسر عن الجلسة الأولى التي جرت في 19 فبراير 2001؛ فقد سمعوا بها من الإشاعات الصادرة عن المحققين في اللجنة. ومع أن الإجراءات كانت تجري في القدس، التي تبعد مسافة ساعتين أو أكثر بالسيارة بالنسبة لمعظم الأسر ومحاميهم في الجليل، فقد كان التحقيق يبدأ كل يوم في الساعة الثامنة والنصف صباحاً على الفور. وفي بادئ الأمر، منعت الأسر من الإدلاء بشهاداتها باللغة العربية، رغم أن العديدين من كبار السن كانوا لا يجيدون اللغة العبرية.

لكن أكبر الضربات جاءت، كما يتذكر مروان دلال، أحد كبار محامي «العدالة»، من القرارات القانونية التي أصدرها القاضي أور. فقد رفض قاضي المحكمة العليا أي مثول رسمي لدلال وفريقه أمام لجنة التحقيق، الأمر الذي حال دون إصدارهم الاستدعاءات واستجواب الشهود، ودون الإطلاع على كثير من الأدلة التي قدمتها الدولة، وإعطائهم إشعارات مسبقة بشأن المواضيع التي ستثار في الجلسات. وفي إحدى المناسبات شكى حسن جبارين بمرارة من أن

مئات المتظاهرين العرب المصابين حرموا من فرصة الإدلاء بشهاداتهم وإيضاح الأحداث التي جرت في أكتوبر 2000[12]. ولكن دون جدوى: لم يكن لمؤسسة «العدالة» أي تأثير على من تدعوه اللجنة للإدلاء بالشهادة. فقد رأى خبير قانوني بريطاني، اللورد غيفورد، أن قرارات القاضي أور انتهكت المبادئ المعترف بها دولياً للجنة التحقيق[13]. غير أن المعلقين الإسرائيليين انحازوا إلى جانب القاضي أور.

ففي مقالة افتتاحية في صحيفة هآرتس، انتقدت الصحيفة ما اعتبرته تدخلاً في التحقيق:

> منذ بدأت اللجنة عملها، لم يتردد [المواطنون العرب] في الطعن بإجراءات مداولاتها، وفي المطالبة بأن يسمح للأسر الثكلى باستجواب الشهود، واعتبار بعض الشهود مذنبين، والتشكيك في موثوقية اللجنة. هذا السلوك لا ينطوي على الإنصاف ولا على الشعور بالمسئولية[14].

كانت الأسر والمحامون على وشك مقاطعة الجلسات حين حدث تطور مبكر غير متوقع. فقد سمحت لجنة التحقيق لرجال الشرطة من ذوي الرتب المتدنية بأن يدلوا بشهاداتهم أولاً، وأن لا يكشف النقاب عن هوية البعض منهم. فعندما بدأ هؤلاء الشرطة في وصف ما حدث في أكتوبر 2000، انهار جزء كبير من الواجهة التي تمت المحافظة عليها بعناية خلال عدة شهور من قبل قوات الأمن ومحققي وزارة العدل والحكومة.

تجدر الإشارة إلى أن اعترافات رجال الشرطة والمعلومات التي كشفوا النقاب عنها قد صدرت عن غير قصد، في معظم الأحيان من أفراد في الشرطة لم تكن لديهم أي فكرة بأن ما يقولونه يوحي بدرجة عميقة من التمييز العنصري. فقد صرح بعضهم عن إطلاق الرصاص المطاطي والذخيرة الحية على متظاهرين غير مسلحين لم يكونوا يشكلون أي خطر على سلامتهم؛ وكانت قلة منهم تعرف شيئاً عن المسافة الآمنة لاستخدام الرصاص المطاطي، أو بدا لهم أنه من المهم أن يعرفوا؛ وأقر آخرون أنهم تلقوا أوامر مختلفة عند التعامل مع مواطنين يهود، وآخرون غيرهم تحدثوا عن ارتيابهم في العرب أو كرههم لهم.

على سبيل المثال، قال أفراهام بار للجنة التحقيق بأن وحدته أُمِرت بإطلاق الرصاص المطاطي على أحد المتظاهرين في قرية جات «على سبيل الردع». وقد اخترقت رصاصة تم إطلاقها من مسافة قريبة من قبل أحد رجال الدورية الدروز، واسمه مرشد رشاد، وجه رامي جرا البالغ من العمر 21 سنة ووصلت إلى عينه وقتلته لاحقاً[15]. وقد استشهدت لجنة التحقيق بأقوال روتيم بوزاغلو، وهو من أفراد شرطة الحدود، وهي وحدة شبه عسكرية تعمل داخل إسرائيل والأراضي المحتلة على حد سواء، بأنه أخبر صحيفة من الصحف عند حدوث الصدامات: «كان يوجد في الوحدة جو مفاده: سوف نلصقها بهم [المتظاهرين العرب] ونضع حداً للموضوع»[16]. وقد أطلق شرطي آخر

واسمه أوفير إيلباز، أدلى بشهادته أمام اللجنة، 30 رصاصة مطاطية في أم الفحم، وأصاب ما لا يقل عن 15من المتظاهرين وأعطب عدداً منهم. وقد اعترف بأنه انضم، خارج أوقات الخدمة لاحقاً، إلى الغوغاء من الناصرة العليا الذين هاجموا البيوت العربية في الناصرة، بما فيها منزل عزمي بشارة، وهو عضو عربي في الكنيست.[17] وأفاد شرطي عربي قديم في شرطة الحدود، واسمه موهانا نجم، أنه سمع العديدين من رجال الشرطة الذين نقلوا إلى كفر ماندا يقولون بأنه أتيحت لهم الفرصة لقتل عربي. وذكر أن أكثر من 200 من أفراد الشرطة قد أطلقوا وابلاً من الرصاص على البلدة. قال: «لقد رأيت الرصاص يتطاير فوق مسجد كفر ماندا، كان ذلك مثل الحرب ... جري فيها الكثير من إطلاق النار»[18].

على أن هذه الأقوال تضاءلت أمام الامتناع الأكثر بكثير من جانب الشهود من رجال الشرطة عن التعاون مع لجنة التحقيق. وقد أوضح أعضاء اللجنة مراراً وتكراراً خلال مجرى الإدلاء بالشهادات بأنهم يضلّلون وأنه كان هناك إحجام عن ذكر أدلة على جانب كبير من الأهمية. فأثناء استجواب يارون مائير، قائد العمليات في الجليل، على سبيل المثال، قال القاضي أور صراحة بأن الضابط كان "يعطي إجابات غير صحيحة" بشأن استخدام الذخيرة الحية[19]. وعندما واجهه بالتناقضات في شهادته، اعترف مائير بأنه اعتبر عملية تحقيق سابقة أجرتها وزارة العدل بأنها «تحقيق بين أصدقاء»[20]. ولم يكن

وحده في ذلك. فقد اعترف ضباط آخرون من ذوي الرتب العالية أيضاً بأنهم لم ينظرون إلى عمليات تحقيق سابقة نظرة جادة. وصرح موشي والدمان، الذي كان مسئولاً في الناصرة، للقاضي أور بأنه لم يتحقق من أي من الأدلة، بما في ذلك الرصاصات، التي قدمت إليه بعد مقتل أحد المتظاهرين في المدينة[21].

وكما علق أحد المراقبين لمجريات التحقيق، أوري نير، من صحيفة هآرتس:

> إن بعض [رجال الشرطة] ينسقون شهاداتهم. وفي حالات أخرى، كانت الشهادات التي قدمت إلى اللجنة تتناقض مع ما قاله الشخص ذاته سابقاً تحت القسم إلى المحققين في اللجنة. وقد وجدت اللجنة أن بعض الملاحظات التي كان يبديها رجال الشرطة غير صحيحة. فالكثيرون من رجال الشرطة كانت تصيبهم هجمة من النسيان غير المعقول وهم في منصة الشهود. وفي كثير من الأحيان، كانوا يجيبون على الأسئلة بقولهم: «لم أر»، «لم أسمع»، أو «لا أدري» ـ حتى في الحالات التي كانوا فيها على بعد بضعة أمتار فقط من الأحداث موضوع البحث[22].

جريمة قتل في كرم زيتون تظل سراً غامضاً

كان نير يشير بشكل خاص إلى الظروف المحيطة بموت ابن حسن أصلح أصيل، الذي كان في السابع عشرة من العمر، والذي مات في عرابه في 2 أكتوبر 2000. وقد أكدت وسائل الإعلام الدولية التي أظهرت اهتماماً ضئيلاً بموت الأشخاص الثلاثة عشر داخل إسرائيل على

قتل أصلح، وكان ذلك يعود إلى أنه لم يكن على ما يبدو يشكل تهديداً محتملاً للشرطة أو للدولة اليهودية. كان أصلح عضواً بارزاً وملتزماً في حركة «بذور السلام»، وهي جماعة تحت رعاية أمريكية تكرس جهودها لتشجيع روابط التفاهم والتعايش بين الشبان اليهود والعرب في الشرق الأوسط. وكان قد التقى الرئيس كلينتون على مرج البيت الأبيض بوصفه عضواً من وفد حركة «بذور السلام» وكان له عدة أصدقاء يهود في إسرائيل وأمريكا. وفي يوم وفاته، كان يرتدي قميصاً أخضر اللون عليه شعار «بذور السلام».

لم تكن رواية الشرطة عن قتل أصلح تختلف كثيراً عن القصص التي كانوا يروجونها عن عمليات القتل الأخرى. فقد كان قائد الشرطة في الجليل ييهودا سولومون يقول لوسائل الإعلام طيلة عدة أشهر أن أصلح وشاب آخر اسمه علاء فصار البالغ من العمر 18 سنة قد قتلا بالرصاص فيما كانت الشرطة تدافع عن كيبوتز يهودي مجاور بإسم لوتام. وقد صرح سولومون بأن «ظهور الشرطة كانت إلى الجدار» وهم يحمون لوتام من «تمرد مدني مصمم على القتل»[23]. على أنه لم يكن يوجد أي دليل على أن أي شرطي قد تعرض للأذى في الهجوم، أو حتى أن الهجوم قد حدث على الإطلاق. فقد قال سكرتير الكيبوتز، نيتزان روزنبيلت أن الجماعة لم تتلق أي تحذير من الشرطة بشأن أي هجوم ولم تعط «أي إنذار خاص»[24]. كما أن رواية الشرطة كانت متناقضة مع شهادات المتظاهرين العرب، الذين أصروا بأنهم ظلوا قريبين من ضواحي عرابة طيلة اليوم.

وقد أنكر سولومون بشدة لوسائل الإعلام ادعاءات المتظاهرين أن الشرطة أطلقت النار على ظهر أصلح. ولم يتم إجراء أي تشريح لجسمان أصلح لأن وزارة العدل، التي كانت مسئولة عن استقصاء حادثة القتل، قد سلمت الجسمان للدفن دون طلب فحص بعد الوفاة ـ مخالفة لالتزاماتها القانونية[25]. وعندما تمت أخيراً مواجهة سولومون بتقرير جراح من مستشفى نهاريا، حيث توفي أصلح، والذي ذكر وجود جرح ناجم عن رصاصة أصابت ظهر الشاب، قال لأحد الصحفيين: «أي طبيب هذا؟ شخص ما اسمه محمد أو مصطفى؟»[26].

بدأت رواية سولومون تتكشف في يونيو 2001، حالما بدأت لجنة أوري في التحقيق بالوفاة. فقد قيل للجنة إنه في 2 أكتوبر سارت جماعة كبيرة من المتظاهرين من عرابه إلى ضواحي البلدة، بالقرب من أحد كروم الزيتون، حيث قاموا بإشعال العجلات في الطريق وأطلقوا احتجاجات صاخبة بشأن عمليات قتل المواطنين العرب الثلاثة بالقرب من أم الفحم في اليوم السابق. كان يوجد عدة أفراد من أسرة أصلح، بمن فيهم والد أصلح وعمه. ولم يكن أصيل، على ما يبدو، مشاركاً بشكل مباشر، بل كان جالساً تحت شجرة في كرم الزيتون، يشاهد الأحداث بفضول من مكان بعيد. وكانت وحدة من الشرطة متمركزة طيلة الصباح على مسافة قريبة في أعلى الطريق لحماية تقاطع يؤدي إلى كيبوتز لوتام. إلا أنه بعد أن شكلت الشرطة بوجود حريق مفتعل اندلع في أيكة مجاورة، تم طلب قوات دعم، شملت ثلاث وحدات شبه عسكرية من شرطة الحدود وفريقاً من

فرقة المخدرات. وقد تحركت وحدات الشرطة باتجاه المتظاهرين، الأمر الذي استدعى قيام الشبان برشقهم بالحجارة. ردت شرطة الحدود في أول الأمر بإطلاق رصاص مطاطي، كما أخبروا اللجنة، ثم أطلقوا رصاصاً حياً عندما نفذت ذخيرتهم من الرصاص المطاطي. وقد أفاد ضابط استخبارات فرقة المخدرات ميخائيل شافشاك بأن فريقه لم يُزوّد برصاص مطاطي، لذا فقد استخدموا رصاصاً حياً. وقال: «لو كان لدينا رصاص مطاطي لما حدث الكثير مما حدث لاحقاً»[27].

في حوالي الساعة الثانية والنصف بعد الظهر قررت وحدات الشرطة اقتحام كرم الزيتون لتفرقة المتظاهرين. وقد قال شهود الشرطة للجنة بأنهم انقسموا إلى ثلاث فرق رئيسة لملاحقة مثيري المشاكل والقبض عليهم. وأفاد حسن أصلح، الذي كان على مقربة من ابنه، بأنه رأى الشرطة تحاصره في كرم الزيتون وتضربه بكعب البنادق. قال للجنة:

> كانت الضربة شديدة بحيث أنها أوقعت [أصيل] ولم أره بعد أن وقع لأن شجر الزيتون حجب المنظر، لكني سمعت طلقات وعندما ذهب رجال [الشرطة] الثلاثة من دون أصيل، أدركت أنهم أطلقوا النار عليه. فأخذت أصيح «لقد قتل ابني» ـ ثم أُغمِي علي[28].

وقد أكد طبيب للجنة أن أصيل قد تلقى ضربة على ظهره ورأسه فضلاً عن جرح قاتل سببته رصاصة[29].

لقد قتل أصيل، كما هو معروف، جراء جرح أحدثته رصاصة أصابته في مكان عال من خلف كتفه، أطلقت من مسافة قريبة وفجرت أحد الشرايين. وقد تطابقت روايات الشهود العرب وشهود الشرطة بشأن كون الشرطة لاحقته وأنه تعثر ووقع. فإما أُطلِق عليه النار من الخلف فيما كان يركض، أو ـ كما قال أبوه ـ قد وقع أو ألقي أرضاً ثم تم القضاء عليه فيما كان ملقى ووجهه على الأرض، ربما فاقد الوعي. لكن من الذي ضغط على الزناد؟ فرغم أنه تم استدعاء 17 من الشرطة الشهود، ما من واحد منهم استطاع قول ذلك. وقد اعترف عدة أشخاص منهم بأنه تم استهدافه بقصد إلقاء القبض عليه فقط لأنه كان في معزل عن جمع المتظاهرين الرئيسي وقريباً من الشرطة[30]. وقال أحد أفراد فريق المخدرات، أفاديا هاتان، والذي اعترف بأنه كان يلاحق الصبي، إنه رأى جرحاً ينزف من كتفه فيما كانوا يركضون خلفه، وهذا قد يكون قد تسبب في تعثره. وقال شرطي آخر، آفي كارسو، إنه غير متأكد من الوقت الذي أطلق النار فيه على أصلح، وأنه لم يسمع طلقات قبل المطاردة ولا أثناءها ولا بعدها. واعتبر هاتان موت أصلح «سراً غامضاً»[31].

ولم تتم دعوة الشرطي الذي ظل اسمه يتردد خلال الإدلاء بالشهادات ـ وهو إسحاق شيموني ـ قبل جلسات الاستماع المتعلقة بوفاة أصلح. فقد قُتل بعد ذلك بوقت طويل، حين سمح له بالإدلاء بشهادته من خلف حجاب. وقد ادعى شيموني بأنه وجد الصبي وقد

أصيب بجرح بالغ ملقى على الأرض وأنه حاول أن يحصل له على مساعدة طبية[32]. ولم يفعل جميع أفراد اللجنة شيئاً يذكر لإخفاء عدم تصديقهم لتلك الرواية[33].

«رد موحد» لتفسير الوفيات

انزعج الجمهور الإسرائيلي ووسائل الإعلام، اللذين كانا يغذيان بشكل متواصل بالتلميحات عن العرب الإسرائيليين كطابور خامس جراء ما كشف عنه التحقيق في بادئ الأمر. فقد قام كبار قادة الشرطة، الذين أُخذوا على حين غرة، بتجنيد المزيد من المستشارين الإعلاميين على وجه السرعة بغية عرض رواية أكثر مدعاة للتعاطف معهم. وقد تقرر على ما يبدو أن أقل روايات الأحداث ضرراً، هي أن أفراد الشرطة كانوا غير مهيئين جيداً وغير مزودين بالمعدات الكافية للتصدي لمثل تلك المواجهة العدائية. فقد لجأوا إلى القوة الفتاكة إلى حد بعيد لأن تقصير الحكومة في تمويلهم كان يعني أنهم كانوا يفتقرون إلى الموارد اللازمة للتصدي للصدامات بوسائل أخرى. وقد انتشرت الأقوال بشأن ما إذا كان قادة الشرطة قد اختلقوا «رداً موحداً» على أسئلة اللجنة ـ وهذه عبارة مخففة لقصة تغطية ـ تركز بشكل خاص على نقص معدات السيطرة على أعمال الشغب. وأشار أحد مصادر الشرطة، بأن قوة الأمن قد توقعت خطأً أن تغطية وسائل الإعلام للتحقيق «سوف تظهر في بادئ الأمر على الصفحة الأولى، ولكنها في خاتمة المطاف سوف تنزلق إلى الخلف، ثم إلى خارج الصحف»[34].

رغم محاولات الشرطة التحكم بالأنباء، إلا أنهم فشلوا في الحيلولة دون كشف التحقيق عن وقائع تلحق بهم ضرراً كبيراً. وقد كشف عدة شهود سمح لهم بالإدلاء بشهاداتهم من وراء حجاب، النقاب عن أنهم ينتمون إلى فريق من صفوة فريق قناصة الشرطة الذين يستخدمون في عمليات مكافحة الإرهاب. وقد تم سحبهم من ذات وحدة القناصة الذين نشرهم باراك وبن آمي في 29 سبتمبر عند جبل الهيكل، حيث قتل ما لا يقل عن أربعة من الفلسطينيين، وجيء بهم إلى أم الفحم والناصرة في 2 أكتوبر لتفرقة المتظاهرين[35]. ومع أن القناصة أُمِروا في بادئ الأمر في أم الفحم بأن لا يطلقوا النار إلا إذا تعرضت حياة رجال الشرطة للخطر جراء استخدام المتظاهرين لأسحة نارية، فقد تغير الأمر بعد أن أصيب أحد رجال الشرطة بحجر. ومنذ ذلك الوقت، أعيد تعريف الهدف المشروع لإطلاق النار عليه وهو أي شخص يحمل مقلاعاً.

لم يتم بشكل مناسب أبداً تحديد المسئول عن إعطاء الأوامر إلى وحدة مكافحة الإرهاب في الناصرة، أو سبب الإتيان بهم في المقام الأول. وقد قال موشي والدمان، آمر شرطة المدينة، للجنة في أول الأمر إن استخدام نار القناصة كان ينظر إليه على أنه من أجل «التخويف والردع». غير أن والدمان غير أقواله، لدى المزيد من الاستجواب من قبل القاضي أور الذي كان يشعر بانزعاج واضح، وأفاد بأن الحاجة كانت تدعو إلى القناصة لضمان سلامة أفراد الشرطة[36]. لكن هذا القول لم يكن ينسجم مع روايات القناصة

الاثني عشر الذين تمركزوا في المدينة لمدة يومين، في 2 و 3 أكتوبر. فقد أطلق القناصة أكثر من 20 رصاصة على سيارة المرسيدس العائدة للدكتور عمرو رمضان، على سبيل المثال، وجرحوا زوجته جروحاً بالغة الخطورة، رغم أنه تم الاعتراف بأن الزوجين لم يكونوا يشكلوا أي خطر على الشرطة على الإطلاق. وفي حادثة أخرى كانت الشرطة متمركزة على أحد الأسطحة في مركز المدينة، بينما توارت بقية قوة الناصرة في مركز الشرطة الرئيس، ليقوموا بدور «المراقبين» خلال جنازة إياد لوابني. وقد أحاط مشيعو الجنازة الذين شاهدوا القناصة بالمبنى وأخذوا يلقون الحجارة. وقال شهود الشرطة للجنة إنه كان لابد من استدعاء التعزيزات إلى المدينة بغية «إنقاذ» الوحدة، الأمر الذي أدى إلى المزيد من الإصابات بين السكان المحليين. وقد علق القاضي أور على أقوال أحد القناصة بحدة قائلاً: إنه لو لم يكن متمركزاً على السطح في المقام الأول لما كانت هناك حاجة إلى إطلاق النار على المشيعين[37].

وكما قال المسئول عن وحدة القناصة في شهادته أمام القاضي أور، بأنها كانت المرة الأولى، على حد علمه، التي أُمِرت فيها الوحدة بفتح النار على المواطنين الإسرائيليين. وقال وزير الأمن العام، شلومو بن آمي، الذي ظل طيلة عدة أشهر مصراً على أنه لم يتم استخدام ذخيرة حية، لقناة الثانية في تلك الليلة «ما من أحد» من فوق «أخبرني عن هذه التفاصيل» ـ ومن المفترض أن «من فوق» كانت إشارة إلى رئيس الوزراء، إيهود باراك[38].

الهواجس الأمنية لدى القائد أليك رون

كان الرجل الذي استدعى القناصة هو آمر شرطة المنطقة الغربية، أليك رون، الذي كان مرة يترأس وحدة القناصة، وبالتالي فقد كان يعرف أكثر من أي أحد آخر أن دورها هو استهداف الإرهابيين المسلحين. وفي أم الفحم قام هو شخصياً بتوجيه نيران القناصة بواسطة الراديو، حيث سمح للوحدة بإطلاق النار على فرادى المتظاهرين. وعندما سأله رجال الصحافة الذين أذهلهم ما كشف عنه القناصة، أجاب رون قائلاً: «ما هو الجديد إذاً؟ ما هو الشيء الخاص في هذا؟»[39]. ولكن، كما فهم معظم الصحفيين، فقد دلت الشهادة على احتمالين غير مريحين على الإطلاق. الأول أن رون ورئيسه، قائد الشرطة يهودا ويلك، قد نفذا عملية تستر معقدة دامت عدة أشهر لإخفاء قرارهما المتعلق باستخدام الذخيرة الحية والقناصة البارعين، ضد مدنيين غير مسلحين، عن الجمهور وعن الحكومة. والسيناريو الثاني الأكثر مدعاة للانزعاج هو أن الحكومة هي التي أمرتهما باستخدام كامل القوة، بما في ذلك الذخيرة الحية، لردع المتظاهرين، ثم ساعدت في التستر. كانت تلك هي النتيجة التي كان قد توصل إليها قبل عدة أشهر الزعماء العرب، الذين لم تخدعهم أبداً حملة التضليل التي قامت بها الشرطة. وكان عضو الكنيست عزمي بشارة قد أشار قبل ستة شهور بأنه: «إما باراك وبن آمي أمرا الجيش والشرطة بإطلاق النار مستخدمين ذخيرة حية في الأراضي وداخل إسرائيل، أو أنهما فقدا السيطرة على الجيش والشرطة. وعلى أي من الحالتين فهما مسئولان عما حدث»[40].

في الأيام الأولى من أكتوبر، حدثت مظاهرات وأعمال شغب في أنحاء البلاد، قام بها يهود وعرب، ومع ذلك فقد كان يوجد نمطان لا يزالان بارزين للعيان. الأول هو أن العرب وحدهم هم الذين قتلتهم قوات الأمن؛ والثاني هو أن جميع حالات القتل الثلاث عشرة جرت في الشمال، وهي المنطقة الأكثر سكاناً من العرب في البلاد والتي كانت تحت إمرة أليك رون. وقد قامت الشرطة بإنهاء مظاهرات مماثلة من قبل بدو النقب ومن قبل العرب في المدن المختلطة مثل يافا واللد وعكا وحيفا دون حدوث وفيات أو عنف كبير. في تلك الأمكنة كان يجري بين الزعماء المحليين وآمري الشرطة نوع من الحوار[41]. ففي حيفا استطاع رئيس البلدية أمرام ميتزنا، من الحمائم، وعضو عربي في الكنيست، عصام مكحول، تهدئة المظاهرات في المنطقة العربية من وادي نسناس، حيث كان انخراط الشرطة ضمن الحدود الدنيا. ولم يحصل قتل على أيدي الشرطة في قلب أراضي الجليل العربية إلا عندما تولى رون القيادة.

كان رون، وهو ضابط استخبارات سابق في الجيش الإسرائيلي ورئيس قوة الشرطة الشمالية، مثالاً نموذجياً عن جهاز الأمن الإسرائيلي. وقد كال له إيهود باراك المديح لاحقاً، بعد استجوابه من قبل لجنة أور، ووصفه قائلاً: «إنه شخص قدم مساهمة ضخمة للأمن الإسرائيلي»[42]. على أن رون أوضح في حياته المهنية العامة أنه يرتاب بالعرب بطبعه وأنه حريص على أن يبين من هو الرئيس. وعندما كان على وشك التقاعد، شأنه في ذلك شأن الكثيرين من كبار

رجال الأمن الإسرائيليين الذين سبقوه، فقد عرف عنه أن له طموحات سياسية. وقد سرت إشاعات في أوائل عام 2000، أنه كان يتفاوض مع آرييل شارون بشأن ترشيح نفسه على قائمة ليكود الانتخابية في الانتخابات القادمة. ووصف بعض المراقبين ذلك بأنه «تحالف ضد العرب» من جانب الجناح اليميني الذي يشمل: المستوطنين واليهود الأورثوذوكس والمهاجرين الروس والميزراحيم (اليهود القادمين بالأصل من بلدان عربية)[43].

في الأشهر التي سبقت اندلاع الانتفاضة، كان رون قد قام بعمل خطر تمثل في توسعة علنية للهوة مع السكان العرب في منطقته. فقد ألهب مشاعر التوتر من ثلاثة جوانب من دوره كآمر لشرطة الشمال. أولاً، اعتمد سياسة «تسامح بدرجة الصفر» ضد من سماهم «المنتهكين للقانون» ـ أي المواطنين العرب الذين يشاركون في المظاهرات والاحتجاجات على هدم البيوت ـ مما أدى إلى سلسلة من الصدامات المحلية والقذرة بين الجماعات العربية والشرطة. وقد وقعت حادثة من هذا القبيل في 30 مارس، عندما اشترك آلاف من المواطنين العرب في المسيرة السنوية في ساخنين بمناسبة «يوم الأرض»، وتخليد ذكرى قتل ستة متظاهرين غير مسلحين من قبل قوات الأمن أثناء إضراب عام في 1976.

في أثناء «يوم الأرض» لعام 2000، لجأ رون إلى مواجهة عنيفة مع المتظاهرين أدت إلى قتل امرأة بعد أن استنشقت الغاز المسيل للدموع وإلى جرح عشرات آخرين، بمن فيهم محمد زيدان، زعيم الهيئة

السياسية العليا للأقلية، وهي لجنة المتابعة العليا. فقد التقطت له صور وهو محاط برجال الشرطة الذين كانوا ينهالون عليه بالضرب بعصيّهم[44].

وكذلك في الصيف، قام رون بترتيب سلسلة من الغارات التي كان يتم شنها عند الفجر بغية تنفيذ سياسة يدور حولها الجدل بشأن هدم المنازل ضد أصحاب البيوت العرب. كانت الحكومة تقوم بمصادرة الأرض العربية الخاصة والبلدية منذ عشرات السنين وتعطيها لجماعات يهودية لاستعمالها الحصري، وذلك كجزء من سياسة رسمية ترمي إلى «تهويد» المناطق العربية. وقد وجد المواطنون الفلسطينيون الذين كانوا يواجهون ندرة في الأرض ولا تعطى لهم تراخيص للبناء، أنه لم يكن لديهم خيار يذكر سوى بناء البيوت بشكل غير مشروع. وكان رون يعتبر أن هؤلاء هم أيضاً «منتهكون للقانون» يتعين التعامل معهم باستخدام كامل قوة القانون. وفي صيف 2000، ساعدت الشرطة في تنفيذ هدم المنازل مستخدمين درجات عالية من العنف.

وتمثلت المواجهة الثانية التي نظمها رون بحملة إعلامية ضخمة ضد الزعماء العرب الذين ما فتئ يردد أنهم يوجهون السكان العرب إلى التطرف ــ وهي عبارة مكررة تعكس انتقادات وزراء الحكومة، ثم لجنة أور نفسها فيما بعد. وقد بدأ رون هجماته منذ 1999 حيث كان ينتقد الحركة الإسلامية الشمالية، ومقرها أم الفحم، لا سيما زعيمها الشهير الشيخ رعد صلاح[45]. وقد اتهم صلاح، وهو رئيس بلدية أم

الفحم، بالتحريض على قيام تجمعات كبيرة في مدينته، محذراً بأن المسجد الأقصى، وهو مركز الحرم الشريف في القدس، بحاجة إلى الحماية. في دعواته «الأقصى في خطر» قال صلاح بأن زعماء الجناح اليميني مثل شارون كانوا يتآمرون مع الجماعات اليهودية المتطرفة على إنهاء قرون من سيطرة المسلمين على الحرم[46]. ومع اتهامه لصلاح، اتهم رون النواب العرب في الكنيست بأنهم «يحرضون ضد الشرطة تحريضاً دموياً»[47].

بحلول شهر مايو 2000، عاد رون إلى مهاجمة الزعماء العرب، داعياً أعضاء الكنيست العرب «محرضين» والحركة الإسلامية «أحقر حركة»[48]. وقد اجتمع وفد من أعضاء الكنيست العرب من الحزب اليهودي ـ العربي الوحيد، «هداش»، مع وزير الأمن العام، شلومو بن آمي، واقترحوا عليه تنحية رون من وظيفته[49]. وبينت تامار غوزانسكي، وهي عضو كنيست يهودية من حزب «هداش» لبن آمي بأنه قبل بضعة أيام تعاملت الشرطة مع مظاهرتين، واحدة يهودية وأخرى عربية، لكنها تصرفت تصرفاً عنيفاً فقط ضد المتظاهرين في بلدة شفاعمرو العربية. "لقد حدثت مواجهة في [بلدة كريات شمونا اليهودية] في نفس ذلك اليوم، ولم تطلق أي رصاصة ولم يضرب أحد. فلم يكون المتظاهرون في [شفا عمرو]مختلفين؟» وأضافت، في ملاحظة استبقت الأحداث الوشيكة التي جرت في أكتوبر 2000: «إن الحقوق الديمقراطية هي حقوق لجميع المواطنين. إن حق التظاهر لا يقتصر على المواطنين اليهود».

لكن رون لم يكن ليغير نهجه. فقد صعّد انتقاداته خلال الصيف، وبحلول منتصف سبتمبر ـ قبل بضعة أيام من اندلاع الانتفاضة ـ كان يعقد مؤتمراً صحفياً في مقر شرطة الناصرة لكي يوصي بإجراء تحقيق مع عضو كنيست عربي غير مسمى بشأن «تحريض العرب الإسرائيليين على مهاجمة الشرطة» خلال المواجهات حول هدم المنازل [50]. وتبين فيما بعد أن عضو الكنيست المعني هو محمد بركة، من الحزب اليهودي ـ العربي «هداش»[51]. فقد استشاط رون غضباً جراء تصريح صدر عن بركة إلى وسائل الإعلام مدافعاً فيه عن المواطنين العرب الذين كانوا يحاولون منع موجة هدم المنازل في ذلك الصيف. فقد قال بركة: «إن الحق في سقف فوق الرؤوس له أولوية على واجب إطاعة القانون»[52]. وقد أقر المدعي العام، إيلياكيم روبنشتاين إجراءالتحقيق على الفور.

وفي نفس المؤتمر الصحفي، أثار رون مواجهة ثالثة. هذه المرة كانت التهمة أكثر فداحة. فقد أعلن عن اعتقال 41 من العرب الإسرائيليين من «خليتين إرهابيتين» مستقلتين في منطقة أم الفحم وزعم أنهم كانوا يتآمرون ضد «المتعاونين» (أي الفلسطينيين الذين يعملون من أجل الشرطة الإسرائيلية وأجهزة الاستخبارات) ويتاجرون بالأسلحة. وقد وصف رون الخليتين بأنهما أكبر مؤامرة قومية ضد الدولة تم اكتشافها خلال عشرين سنة تقريباً. كما أنه ورط مرة ثانية زعيم الحركة الإسلامية الشيخ رعد صلاح، قائلاً بأن حزبه كان مرتبطاً ارتباطاً

وثيقاً بالخليتين. هذه الاكتشافات دفعت أحد المعلقين المعروف باعتداله، وهو روني شاكد من صحيفة يديعوت أحارانوت، لأن يقول: «إن التنظيم [في خلايا] لعشرات الأشخاص الذين يخططون لإلحاق الأذى بالأمن الوطني لم يعد «من نسيج الخيال»... إنه يدعو إلى قلق مزدوج لأن هذه ليست مبادرة من حماس أو من الجهاد الإسلامي، بل هي مبادرة داخلية المنشأ من جانب العرب الإسرائيليين[53].

لقد كانت معلومات رون في حقيقة الأمر مضلِّلة إلى أبعد حد. فقد تبين سابقاً أن المؤامرة الإرهابية التي أحبطتها الشرطة لم تكن من هذا القبيل على الإطلاق. فمن أصل العرب الإسرائيليين والفلسطينيين الثلاثة من الضفة الغربية الذين اتهمهم رون، كان قد تم الإفراج عن 18 منهم حتى قبل انعقاد المؤتمر الصحفي[45]. وبعد بضعة أيام أعلن المدعي العام في حيفا، ليلي بوريشانسكي أنه تم توجيه التهمة إلى 12 فقط، مضيفاً: «لم يكن هناك أي دليل على حوافز قومية لأي من الإساءات.»[55]. وسرعان ما اتضح أن «خلايا الإرهاب» كانت في الواقع تتكون ن عدد قليل من المجرمين وأن «تهريب البنادق» لم يكن جزءاً من مؤامرة ترمي إلى الإطاحة بالحكومة بل هي تجارة بالأسلحة من جانب عصابات إجرامية وبضع عائلات محلية كانت تحب الاحتفال بالأعراس بإطلاق النار في الهواء. (تجدر الإشارة إلى أنه من المفارقات أن مزاعم رون بوجود تمرد مسلح يجري تدبيره في إسرائيل لم تجد ما يؤيدها في المظاهرات اللاحقة داخل إسرائيل بعد بضعة أسابيع، في أكتوبر 2000. ومع أنه ما من أحد أنكر

أن بعض العائلات في منطقة أم الفحم تمتلك أسلحة بصورة غير شرعية، إلا أن لجنة أور اكتشفت أنه ما من أحد استخدمها خلال أيام الصدامات، حتى عندما بدأت الشرطة تطلق النار على المتظاهرين).

كان هناك تفسيران ـ يكمل بعضهما بعضاً ـ لسلوك رون إزاء الزعماء العرب والجمهور، وكلاهما يشيران إلى أن آمر شرطة الشمال كان يقوم هو نفسه بلعبة تحريض خطرة. الأول هو أن سوء ظن رون الغريزي بالسكان العرب كان يغذي رغبته السياسية في إرباك باراك الذي تعرضت حكومته إلى مشكلات كبيرة خلال السنة عندما دخل في مفاوضات مع ياسر عرفات. فصبيحة مفاوضات كامب ديفيد الفاشلة، كان باراك يتشبث تشبثاً يائساً بما تبقى من تحالفه اليهودي المرّقع ويعتمد على الدعم غير الرسمي لأعضاء الكنيست العرب العشرة للنضال عبر سلسلة من اقتراحات بطرح عدم الثقة التي قدمها في الكنيست حزب الليكود المنافس[56]. فقد جعلت هجمات رون المتتالية على أعضاء الكنيست العرب واتهامهم بـ «التحريض» مسألة اعتماد باراك على دعمهم البرلماني أشد إشكالية بكثير. فبعد مؤتمر رون الصحفي، اضطر باراك إلى دعوة الزعماء العرب «إلى الامتناع عن القيام بخطوات أو إصدار تصريحات يمكن أن تشكك في حكم القانون في الدولة»[57]. ومما لا شك فيه أن مداخلات رون قد عززت موقفه لدى الليكود ـ وزعيمه، شارون ـ الذي كان بحاجة إلى تأييده للانطلاق في حياته السياسية.

والتفسير الثاني، هو أن رون كان يستحضر شبحاً لبعث الشعور بالخوف لدى الجمهور اليهودي[58]. فمن خلال الإيحاء بأن الزعماء العرب كانوا يتآمرون ضد إسرائيل، وأنه يوجد شبكة من «الخلايا الإرهابية» تعمل في الشمال، فقد كان يضع نسخة مسبقة عن نظرية «الجبهة الثانية» التي كانت توشك أن تجتاح البلاد. كان من شأن مزاعم رون أن تلقى آذناً صاغية للغالبية العظمى من اليهود. وكما ورد آنفاً، فقد أخذ افتراض يزداد انتشاراً منذ أواخر التسعينيات بأن السكان العرب هم حقاً «العدو من الداخل» ـ أقلية قومية تخريبية تتآمر ضد الدولة اليهودية عبر حملة تدعو إلى «دولة لجميع مواطنيها». فلم يكن رون يخترع نظرية «الجبهة الثانية» في الفراغ. فمن شأنها أن تنسجم مع التفسيرات المطروحة لاندلاع الانتفاضة التي طرحها شارون وباراك بعد بضعة أسابيع. كانت تنسجم إلى درجة كبيرة بحيث أنه من المعقول جداً الافتراض بأن كلاً من الشرطة والحكومة كانوا يستندون في تفسيرهم للأحداث على نفس المعلومات الاستخبارية.

الشين بيت يحدد «العدو في الداخل»

يعد جهاز الأمن العام سيء السمعة، وهو الجهاز السري المحلي الذي يعرف باسم الشين بيت، هو مكتب إسرائيل الرئيسي لجمع الاستخبارات إلى جانب الاستخبارات العسكرية. ويتمتع الشين بيت في المسائل المتعلقة بإسرائيل، وليس بالأراضي المحتلة، باختصاص يكاد يكون حصرياً. وينحصر الجزء الأكبر من عمله في السكان العرب

لا اليهود: وهو مسئول عن جمع المعلومات من المشتبه بهم، وكثيراً ما يكون ذلك عبر استخدام التعذيب[59]؛ حيث يجند المتعاونين من بين السكان المحليين، وينفذ عمليات سرية، ويستخدم في بعض الأحيان يهوداً متنكرين بزي العرب؛ ويدقق في أعمال المعلمين في التعليم العربي. وتعد تقاريره الاستخباراتية وتوقعاته المصدر الرئيسي للمعلومات المتاحة للحكومة والشرطة بشأن التطورات السياسية والاتجاهات السائدة بين الجماعات العربية. إن أنشطة الجهاز السري، التي تطورت عبر حوالي ستة عقود داخل إسرائيل وأربعة عقود داخل الضفة الغربية وغزة، واسعة النطاق وتقتضي استثمارات ضخمة في العناصر البشرية والموارد. فقد وجدت عملية مسح قامت بها مجموعة الدفاع عن الأطفال الدولية المعنية بحقوق الأطفال، أنه جرت، في أواخر 2003، أربعون محاولة على الأقل شهرياً من قبل الشين بيت لتجنيد الأطفال كمخبرين ومتعاونين في غزة وحدها[60]. وقد أفاد ستون بالمائة من الأطفال الذين تمت مقابلتهم أنهم أخضعوا إما للتعذيب أو للإكراه، الذي كثيراً ما كان يأخذ شكل تهديدات ضد أفراد آخرين من الأسرة.

لذا، فقد كانت الحكومة والشرطة تعتمدان، من أجل تفسيرهما للتطورات ضمن الأقلية العربية، اعتماداً كلياً على الشين بيت. فاستخباراتها وتحليلها لها كانت توجِد الإطار الذي كانت الحكومة والشرطة تقرران العمل ضمنه. وقد مثُل مسئولون من الشين بيت أمام لجنة أور في يناير وفبراير 2002 في جلسات منع فيها حضور

الجمهور والمحامون ووسائل الإعلام بغية حماية «الأمن الوطني». لذا، لا يمكننا معرفة المقاربة التي أوصوا بها الشرطة بشأن السكان العرب في الفترة السابقة لأحداث أكتوبر 2000، أو الاستراتيجيات التي انتهجوها للتعامل مع الاضطرابات عند اندلاعها. ولا يسعنا سوى الاستنتاج استناداً إلى الأدلة عن كيفية استجابة الشرطة والحكومة عملياً: أي من سياسات المواجهة التي اتبعها رون في الجليل في وقت سابق من الصيف واتهاماته بالغة التسرع المتعلقة بالمؤامرات الإرهابية؛ ومن القرار بوضع الشرطة على أعلى درجة من الاستعداد، «بام غيمل»، بعد زيارة شارون لجبل الهيكل؛ ومن قرار اجتياح الجماعات العربية في «ضربة استباقية» واستخدام الذخيرة الحية كخط دفاع أول؛ ومن قرار استخدام وحدة قناصة مضادة للإرهاب للمرة الأولى داخل إسرائيل.

وقد أظهرت مقالة في صحيفة هآرتس مدى تأثير عمليات تقييم الشين بيت على الشرطة والحكومة في استنتاجات مماثلة توصل إليها الجيش عشية الانتفاضة الثانية. وكما هو الحال بالنسبة للشرطة، فإن الجيش يعتمد على الشين بيت بشأن تحليلات التطورات داخل إسرائيل. وقد بين أوزي بنزيمان، وهو صحفي محنك وله اتصالات استثنائية داخل الجهاز الأمني، أن الجيش وجهاز الدفاع كانا يعملان وفق نموذج أمني جديد كانوا على قناعة بأنه لا يوجد فرق بين رفض وجود إسرائيل كدولة يهودية من قبل الفلسطينيين في نابلس [في الضفة الغربية

[والفلسطينيين في أم الفحم [داخل إسرائيل] إن السكان الفلسطينيين الذين يعيشون في إسرائيل ويعدون من بين مواطنيها يقبلون على مضض انتماءهم المدني للدولة لكنهم يعارضون تعريف البلاد بأنها دولة يهودية[61].

كان بنزيمان يقارن بين طموحات المواطنين العرب في إسرائيل مع طموحات الفلسطينيين في نابلس، وهي المدينة الأكثر نضالاً في الضفة الغربية، المشهورة بجماعاتها المسلحة وبإرسال الانتحاريين إلى داخل إسرائيل. وكان جهاز الدفاع يعتبر أن كلاً من العرب الإسرائيليين والفلسطينيين تحت الاحتلال يريدون «رفض» ـ أي تدمير ـ إسرائيل. وكانت الفئة المسلحة في نابلس تأمل في تحقيق ذلك عبر الكفاح المسلح ضد الاحتلال. ولكن ما هو كفاح عرب إسرائيل الذي كان يشكل تهديداً مماثلاً لإسرائيل؟ يجيب بنزيمان على ذلك بأنه «توق» عرب إسرائيل إلى دولة لجميع مواطنيها. فمن وجهة نظر الجيش، والشين البيت، على ما يبدو، لقد أصبح خطاب المواطنين العرب بشأن الدمقرطة المعادل الإيديولوجي للتفجيرات الفلسطينية الانتحارية.

يدعم هذا التقييم لدور الشين بيت في صياغة الخطاب الأمني الدكتور إيلان بابي، من جامعة حيفا، وهو أحد أفراد جماعة صغيرة من الأكاديميين المعروفين باسم «المؤرخين الجدد» لإسرائيل بسبب استعدادهم للانفصال عن الخرافات التقليدية المتعلقة بتأسيس إسرائيل وفحص تاريخها من خلال أبحاث مفصلة في مواد الأرشيف.

فهو يقول بأن جهاز الشين بيت العملاق يتعرض إلى أخطار متزايدة جراء التطورات السياسية بعد توقيع اتفاقات أوسلو. فبعد تسليم البلدان والمدن الرئيسية في الضفة الغربية وغزة إلى السلطة الفلسطينية، تضاءل قسم كبير من أعباء عمل الشين بيت.

كان خوفي حتى قبل اندلاع الانتفاضة أن الشين بيت لم يكن لديه عمل كثير في الأراضي المحتلة بسبب عمليات الانسحاب بموجب اتفاقيات أوسلو. إن جهاز الأمن [في إسرائيل] جهاز ضخم، يعمل فيه الكثيرون ـ على سبيل المثال، يعمل 50 بالمائة من الأكاديميين بصفة مستشارين أو مشاورين ـ لذا فثمة مصلحة كبيرة في استمراره.

وبما أن الجهاز كان لديه نفس القوة العاملة ونفس الوسائل تحت تصرفه، فقد كان لزاماً عليه أن يغير هدفه ـ وليبرر هذا التغيير في الهدف جاء بقصة جديدة: بأنه حدث تغيير أساسي بالطريقة التي يتصرف بها الفلسطينيون داخل إسرائيل. وكانت حجة الشين بيت أن إسرائيل تحتاج إلى زيادة انخراط جهاز الأمن داخل إسرائيل، وأن الشرطة لا تستطيع أن تعمل وحدها... كان عليهم أن يبرهنوا أنه يوجد جانب شرير لنشاط الأقلية الفلسطينية الذي لا يمكن حل شيفرته إلا الجهاز السري ولا يمكن مواجهته إلا من قبل الجهاز السري. وكانت الإشارة الأولى لهذا الاتجاه جرت قبل بضعة أسابيع من اندلاع الانتفاضة حين تم استدعاء محمد بركة من قبل الشرطة بشأن

تعليقات أبداها في تجمع حاشد [مناصراً حق المواطنين العرب في الدفاع عن أنفسهم ضد هدم بيوتهم]. فكيف عرفت الشرطة ما قاله في التجمع؟ لقد اعترفوا بأنهم استخدموا «ميستارفيم»، عملاء خاصين متنكرين بزي العرب، وهو أسلوب كثيراً ما يستخدمونه في الأراضي المحتلة ولكن لا يستخدمونه أبداً داخل إسرائيل ذاتها. كانت هذه حقاً سابقة خطرة. فقد كانوا يرسلون صفوة العملاء السريين إلى التجمعات السياسية لزعماء منتخبين ديمقراطياً للسكان العرب في إسرائيل.

يعتقد بابي أن إعادة تعريف الشين بيت لدوره الأمني ينسجم تماماً مع النظرة الجديدة للسياسيين اليمينيين واليساريين. كان باراك يريد، في كامب ديفيد، التوصل إلى تسوية حل نهائي عبر حل كافة المشكلات العالقة التي تفصل الشعبين. وكان ثمن تنازل إسرائيلي بشأن دولة محدودة للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة مزاجاً جديداً من عدم التسامح إزاء الطموحات السياسية للأقلية العربية داخل إسرائيل.

كان كامب ديفيد يعني: هذا هو الوضع، سيكون للفلسطينيين دولة. إذا كان الفلسطينيون لا يرضون عن الأوضاع داخل إسرائيل، فيمكنهم الذهاب إلى فلسطين. وكان باراك يقول: «في إسرائيل لن نتسامح إزاء أي علامات للقومية الفلسطينية، أو طموحات في حكم ذاتي، أو حديث عن إسرائيل كدولة لجميع مواطنيها». على الصعيد البراغماتي والإيديولوجي والبياني انبثق

موقف شديد الوضوح لا من الجناح اليميني بل من قلب الكيان الإسرائيلي: لن نتسامح إزاء «النزعة الفلسطينية» عند العرب داخل إسرائيل إذا كنا سنستمر في عملية السلام... من الآن فصاعداً لن يكون هناك اعتراض على شرعية الدولة اليهودية من قبل أي شخص ضمن الدولة وخاصة من قبل الفلسطينيين. وأي علامة تدل على العصيان المدني ستواجه بقوة كاملة ويعود إلى الشرطة وإلى الشين بيت أمر تقرير الوسائل التي يريدون استخدامها لتأمين تفوق إسرائيل الاستراتيجي[62].

لقد وجد بابي أن الشين بيت قد رسموا صورة الأقلية العربية التي حددت ردود الشرطة في أكتوبر 2000 وقبل ذلك.

كان أليك رون كالإنسان الآلي (الروبوت) الذي ينبغي برمجته. لم يكن هو الذي يفسر الوضع، بل هي الطريقة التي يرسم فيها الوضع قسم الأبحاث والتحليل العائد إلى الشين بيت. فلديهم قسم قانوني منخرط في شرح درجة خطورة البناء غير الشرعي في القطاع العربي ومدى صلته بالاتجاهات التحريرية الانفصالية للأقلية. لقد كان الصدام الذي جرى في أكتوبر2000 من إعداد الأجهزة الأمنية.

فكيف برر رون استخدامه للقوة الفتاكة ضد المتظاهرين في أكتوبر 2000 للجنة أور، وما هي المعلومات الاستخباراتية التي قال إنها كانت لديه في ذلك الوقت؟ بالنظر لعمليات المواجهة الكبيرة مع الأقلية

العربية قبل بضعة أسابيع من اندلاع الانتفاضة، حيث حذر من التحريض والخلايا الإرهابية، فقد كان من المتوقع أن يزعم بأن أحداث أكتوبر قد برهنت على أن تحذيراته كانت تدل على بعد نظره وبصيرته. لكنه لم يفعل ذلك. بل قال للجنة إن المظاهرات قد أصابته هو وقوة شرطة الشمال «مثل الرعد في سماء زرقاء»[63]. فقد قال: «لست متأكداً من أن أي أحد كان يعرف ما سيحدث. حتى أولئك الذين حرضوا على العنف. نحن لم نكن نتوقع مثل هذا الشغب. لقد كان مثل حلم سِفر الرؤيا»[64]. وقال للقاضي أور بأنه لا الشرطة ولا أجهزة الشين بيت السرية تلقت أي تحذير استخباراتي باندلاع مظاهرات عربية على هذا النطاق.

كان موقف رون الجديد في التظاهر بالمفاجأة مبعثه الوقائع الجديدة. فعندما واجه لجنة أور كان لديه ما يكفي من الأسباب لكي يخشى من أن تحقيقاً شاملاً لعمليات المواجهة التي قام بها ضد السكان العرب وزعمائهم قد توحي إلى القاضي أور بأن رون لم يتنبأ بالصدامات التي جرت في أكتوبر 2000 بل أنه شجع عليها مباشرة. فقد تستنتج اللجنة أن تحذيرات رون أقل نبوءة من كونها تحذيرات تحقق ذاتها. على أنه كان يوجد سبب آخر أكثر أهمية لسبب تغيير رون لمساره أمام اللجنة: لقد كان بحاجة إلى المحافظة على «رد الشرطة» الذي أصبح الآن متطوراً جداً. فقد كان كل من رئيس الشرطة، يهودا ويلك، وأدنى الرتب في الشرطة، يستخدمون نفس الحجة أمام اللجنة: لقد اضطرت الشرطة إلى القيام برد قاس على

أحداث أكتوبر لأنهم كانوا يفتقرون إلى الموارد والتدريب. وقد ضم رون صوته إلى هذا التفسير: فقد وصف ميزانيته بأنها «هزيلة» وأن رجاله كانوا لا يزالون يرتدون دروعاً تعود إلى الستينات. «لو كنا نعلم ما كان ينتظرنا لكنا نحتاج إلى 7000 من الشرطة من التعزيزات»[65]. وهكذا فإن رواية رون كانت بأن الشرطة هم الضحايا الحقيقيون، ضحايا إساءات تقدير من جانب السياسيين.

عندما أدلى رون بشهادته أمام اللجنة في سبتمبر 2001، طعن القاضي أور بمزاعم الجهل من جانب قائد الشرطة الشمالية. وأشار إلى وثيقة استخبارية سرية، من المفترض أنها من الشين فين، حذرت من احتمال حدوث اضطرابات واسعة النطاق من جانب الأقلية العربية. كما قال سكرتير رئيس الوزراء إيهود باراك، غادي إيزينكوت، للجنة بأن ويلك ورون قد أنذرا بتهيئة أنفسهما لمظاهرات واسعة النطاق داخل إسرائيل بعد العنف الذي جرى في جبل الهيكل في 29سبتمبر مباشرة[66]. ولكن الحقيقة هي أن الشرطة كانت تعد العدة قبل ذلك بكثير لمثل هذا الاحتمال. وقد علمت اللجنة أن الشرطة كانت منذ 1998 تعد خطة باسم «كيسيم ها ـ مانغينا» أو «اللحن السحري»[67].

عملية اللحن السحري تهيء المسرح

إن عملية «اللحن السحري» هي خيط من استراتيجية أكبر بكثير تعرف باسم «حقل الشوك». وقد بدأت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية

تطور «حقل الشوك» على أثر مواجهة دموية بين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية في مدينة القدس القديمة ـ في سبتمبر 1996، بعد أن قرر رئيس الوزراء حينئذ، بنيامين نتنياهو، فتح نفق بطول 400 قدم يؤدي إلى الجدار الغربي بقرب مجموعة مساجد الحرم الشريف. أدى ذلك ومصادمات لاحقة إلى قتل 15جندياً إسرائيلياً وما لا يقل عن75 من الفلسطينيين[68]. كان من المفترض تنفيذ عملية «حقل الأشواك» إذا ما أعلن عرفات عن الدولة واحتاج الجيش إلى إعادة احتلال مناطق الضفة الغربية وغزة بعد أن أصبحا بأيدي السلطة الفلسطينية. إن المبدأ الموجه للعملية، ببساطة، هو أنه كلما ازدادت القوة التي يستخدمها الجيش ضد الفلسطينيين، كلما قلت الإصابات التي يتكبدها جراء ذلك[69].

كان يُفترض أنه إذا تم تنفيذ عملية «حقل الأشواك»، فستحصل مظاهرات عنيفة جماهيرية من قبل عرب إسرائيل دعماً للفلسطينيين. لقد وضعت عملية «اللحن السحري» تعليمات للشرطة تسمح باستخدام القناصة ومستويات عالية من القوة لتفريق المتظاهرين 6869[70] وثمة عدة أسباب للاعتقاد بأن أليك رون قد نفذ الخطة في أكتوبر 2000. هذا ما اعترف به أحد قادة شرطة الشمال، يارون مائير، في شهادته التي أدلى بها إلى لجنة أور في يونيو2001 [71]وأورد تقرير في صحيفة معاريف بتاريخ 2 أكتوبر 2000، حين صعدت الشرطة استخدام القوة ضد الفلسطينيين، أن:

الشرطة الإسرائيلية تعمل الآن وفق إجراءات المفترض أنها أعدت لوضع يتم فيه الإعلان عن دولة فلسطينية من طرف واحد. وتدعي الشرطة أن أكثر السيناريوهات تطرفاً التي توقعتها هذه الخطط قد تحققت، ألا وهي المظاهرات من قبل عرب إسرائيل، في قلب الدولة تقريباً[72] .

دلت الوثائق التي حصلت عليها «العدالة» خلال 1999 و 2000على أن الشرطة قامت بتدريبات كجزء من «اللحن السحري»، بلغت الذروة في حرب تسمى «ريح العاصفة»، في مقر قيادة الشرطة في شفاعمرو ـ قريباً من مكاتب «العدالة» ـ بتاريخ 6 سبتمبر 2000. وقد شارك في تلك التدريبات رؤساء الشرطة والجيش الإسرائيلي وكبار أفراد الشين بيت[73]. وقد تم الاتفاق على أن تقوم الشرطة خلال عملية التدريب باستخدام القوة الشديدة لمنع المتظاهرين من سد الطرقات السريعة الأساسية، لا سيما طريق وادي عاره الذي يمر بأم الفحم، حيث كانت ستجري أسوأ المصادمات بعد شهر ويُقتل ثلاثة من المتظاهرين. وحسب ما ورد في الوثائق التي حصل عليها فريق العدالة، فقد قررت الشرطة أنه لابد من إبقاء الطرقات مفتوحة «لأنه لا بد للشعب اليهودي من السفر هناك، ومنع الامتداد المتصل بين نابلس ولبنان». وتضمنت الوثائق أن نائب رون، آفي تيللر، قال بأن رد الشرطة على مظاهرات عرب إسرائيل يجب أن يكون سريعاً وشديداً لمنع المتظاهرين من اكتساب الثقة بالنفس. وجاء في وثيقة أخرى إنه يجب

استخدام إجراءات مختلفة كلياً في حال حدوث مظاهرات عنيفة من جانب اليهود، بما في ذلك التعليمات التي تنص على "أنه سيتم التعامل مع القطاع اليهودي ببالغ المرونة»[74].

لقد كان استخدام بالغ للقوة الفتاكة ضد السكان العرب وفق مبادئ توجيهية صارمة مخطط لها مسبقاً حسب ما ورد في «اللحن السحري». وكانت الشرطة التي تتبع قيادة رون، وخلال أسابيع من لعبة حرب «ريح العاصفة»، ستستخدم تلك الأساليب في أنحاء الجليل. وقد أكد ذلك خبير مستقل في ممارسات التعامل مع الشغب، الدكتور ستيفن ميلز، وهو من الشرطة البريطانية سابقاً، كان قد أرسل إلى إسرائيل في أوائل أكتوبر 2000 من قبل منظمة العفو الدولية. فبعد دراسة الأساليب التي استخدمتها الشرطة، قال لي:

> أعتقد أن الشرطة فشلت في القيام بدور الشرطة ـ فقد استخدموا أسلحة وتكتيكات أكثر ملاءمة لصراع مسلح منها للسيطرة على الجماهير الحاشدة. ففي حين أن العسكريين يحاولون تحديد مكان العدو وقتله، فإنه يتعين على الشرطة أن تهتم بكبح العناصر المخربة في المجتمع ضمن قواعد العدالة. أما في إسرائيل، يبدو أنه تم تجاهل التمييز بين استراتيجيات العسكريين واستراتيجيات الشرطة[75].

بعد حوادث أكتوبر 2000مباشرة ـ قبل التمحيص النقدي لتصرف الشرطة من قبل لجنة أور ـ لم يظهر على قادة الشرطة أنهم غير منزعجين جراء تعاملهم مع الأحداث في الجليل فحسب، بل إنهم في

الواقع كانوا يفخرون بسجلهم. وقد أعرب القاضي أور عن دهشته من أن الشرطة قاموا في اجتماع لتلقي التعليمات في المقر الوطني جرى في نوفمبر 2000، بعد بضعة أسابيع من قتل الثلاثة عشر مواطناً عربياً، بتهنئة بعضهم البعض على تنفيذ سياستهم القاسية ضد المتظاهرين العرب. وقدم رئيس العمليات الوطنية، إزرا أهارون، تقريراً أثنى فيه على استخدام القناصة في الجليل إذ أنه «ساعد على ردع المتظاهرين»، مع أن لجنة التحقيق استمعت إلى روايات لا حصر لها عن أن وجود القناصة لم يساعد إلا على إلهاب الوضع[76].

توحي تهنئة الذات التي جرت في اجتماع تلقي التعليمات في المقر الوطني أن تقييم رؤساء الشرطة الذي قدموه إلى لجنة أور بشأن قتل الثلاثة عشر مواطناً فلسطينياً ـ بأنه كان من حيث الأساس ناجماً عن عدم توافر الموارد ـ كان غير صادق. لكن هذا الاجتماع بدأ أيضاً يكشف النقاب عن الرواية التي تذرع بها أعلى شخصيتين سياسيتين في وسط التحقيق: وهما وزير الأمن العام، شلومو بن آمي ورئيس الوزراء، إيهود باراك. فقد قالا كلاهما للجنة أور إن مظاهرات العرب كانت «زلزالاً» لم يكونا هما ولا الشرطة مستعدين له. لكن «اللحن السحري» برهن على أن قوة شرطة الشمال والحكومة كانا يتوقعان تلك المواجهة بالضبط. فقد دل على أن الشرطة ردت على المظاهرات لا وفق مستويات العنف الذي واجهته بل وفق استراتيجية تم وضعها مسبقاً. وكذلك دلت عملية «حقل الأشواك» على أن رد الجيش في الأراضي المحتلة كان مخططاً له مسبقاً أيضاً.

كان بن آمي منخرطاً بقدر انخراط باراك في انهيار محادثات السلام مع الفلسطينيين في صيف عام 2000 وما تبع ذلك من قمع للانتفاضة في الأراضي المحتلة والمظاهرات داخل إسرائيل. كان بن آمي يشغل وزارتين في حكومة باراك. كان لقبه الأقل درجة هو وزير الأمن العام المسئول عن الشرطة. لكنه كان أيضاً وزيراً للخارجية، وبالتالي كان أحد اللاعبين الأساسيين في المفاوضات مع الفلسطينيين في كامب ديفيد وفي طابا لاحقاً. كان بن آمي أستاذاً مرموقاً للتاريخ يتحرك على المسرح الدولي وعرف عنه بأنه يمني النفس بأن يصبح رئيساً للوزراء. ومن المحتمل جداً أن بن آمي كان ينظر إلى حقيبة الأمن العام، بالمقارنة، بأنها لا تليق به وأنها إلهاء له عن عمله الحقيقي كوزير للخارجية. ذلك كان رأي الكثيرين من المراقبين الإسرائيليين، بمن فيهم رئيس الشرطة، يهودا ويلك[77].

دلت شهادة بن آمي أن عليه التزامات ملحة على وقته أكثر بكثير من الإشراف على قوة الشرطة الوطنية. وقد استمعت اللجنة إلى أنه أصدر سلسلة من الأوامر إلى ويلك أثناء أحداث أكتوبر، بما في ذلك أوامر بتجريد الشرطة الذين يواجهون المتظاهرين العرب من السلاح وتنحية رون عن منصبه. وقال بن آمي إن ويلك تجاهله بكل بساطة[78]. ورغم اعترافه بعدم قدرته على السيطرة على قوة الشرطة التي كان مسئولاً عنها، إلا أن أعوانه في الوزارة رسموا صورة لرئيسهم بأنه منارة استنارة. وقد صرح ديفيد تزور، وهو ضابط ارتباط في الشرطة في الوزارة، بأن مقاربة بن آمي وباراك كانت أكثر إنسانية بكثير وأقل عدوانية بكثير من مقاربة آمرية الشرطة[79].

توضيح دوري باراك وبن آمي

يبدو هذا الوصف لبن آمي ـ وحتى لباراك ـ أقل من معقول بالنظر للأدلة التي قُدّمت إلى لجنة أور. كان من الصعب تصديق أن بن آمي يعلم ذلك القدر الضئيل الذي زعمه. وكما أشار أحد المعلقين الإسرائيليين، فقد كانت وسائل الإعلام العبرية قد تحدثت عن استخدام الذخيرة الحية والقناصة في أحداث أكتوبر. وكتب نيهيميا ستراسلر من صحيفة هآرتس يقول: «لم يكن بن آمي على ما يبدو لا يسيطر على رؤساء الشرطة فحسب، بل إنه حتى لا يقرأ الصحف»[80]. وقد أشرنا سابقاً إلى أن آمي قد أقر إحضار وحدة قناصة مناهضة للإرهاب إلى جبل الهيكل في 29 سبتمبر 2000، وهو قرار أسهم في إيجاد جو من العنف هناك وأدى إلى قتل عدد من المتظاهرين الفلسطينيين. وحتى لو لم يستشر رون وويلك بن آمي بشأن استخدام القناصة في أم الفحم والناصرة، فإن الوزير قد أجاز عملياً استخدامهم من خلال نشرهم بنفسه قبل بضعة أيام في القدس. ولكن، كما اكتشف التحقيق هناك، فقد كان هناك ما لا يقل عن ثلاثة توجيهات خطية تسمح باستخدام القناصة ضد المتظاهرين داخل إسرائيل[81]؛ ويكاد جهل بن آمي لهذه الأوامر يكون من الأعاجيب.

لقد فشل إدعاء بن آمي الجهل بشأن استخدام الرصاص الحي والقناصة في أن يكون منسجماً مع الأدلة التي اكتشفتها «العدالة» ولجنة التحقيق. فقد كان بن آمي هو الذي أقر إجراء لعبة الحرب «ريح العاصفة»، حيث تم وضع تلك السيناريوهات. وقد كان قد دعي

إلى اجتماع الشرطة الوطنية بشأن التعليمات في نوفمبر 2000، حيث تمت الإشادة في استخدام القناصة[82]. وقد قال محمد زيدان، رئيس لجنة المتابعة العليا العربية، الذي كان على تلة الناصرة في ليلة أكتوبر عندما قتل وسام يازباك وعمر عكاوي برصاص الشرطة، للجنة التحقيق بأنه كان يتحدث مع بن آمي بواسطة الهاتف الجوال في نفس الوقت الذي فتحت الشرطة فيه النار. وفيما كانت تسمع أصوات طلقات المدافع الرشاشة، أخذ بن آمي يلعن الشرطة، حسبما قال زيدان، قائلاً: «لقد قلت لأولاد الكلب هؤلاء بأن لا يستخدموا الذخيرة الحية»[83].

وكانت الأدلة أيضاً تنطوي على إشكالات. وهي ما اكتشفتها «العدالة» ـ مفادها أن المسئولين في وزارة الأمن العام قد وضعوا تقريراً، عرف باسم «وثيقة كيستوهو»، بُعيد قتل الثلاثة عشر مواطناً فلسطينياً يبينون فيه الحجج التي بوسع بن آمي استخدامها من أجل «التستر»، كما قال موظفوه، على أي إيحاء بأنه مذنب بشأن استخدام العنف الفتاك خلال أحداث أكتوبر 2000. وعندما كتبت وثيقة كيستوهو، كان الذين تحت إمرة بن آمي يعتقدون أنه سيواجه لا لجنة تحقيق بل لجنة فحص من مستوى أدنى لن يكون لها سلطة الطعن في شهادته أو شهادة الشرطة. لذا فقد أشير على بن آمي في الوثيقة بأن يدرأ النقد عن نفسه بأن يجادل بأن الشرطة كانت تواجه رصاصاً حياً من جانب المتظاهرين ولم يكن لديهم خيار سوى الرد عبر استخدام القوة الفتاكة. وجاء في الوثيقة، زوراً وبهتاناً كاملاً، أن الذين قتلوا من قبل الشرطة "كانوا يطلقون النار ويحرقون ويؤذون ويحرضون على القتل، عن سابق

إصرار وبطريقة منظمة، وكانوا يتصرفون في الواقع كجنود يقاتلون عدواً»[84]. وبعبارة أخرى فقد تم تشجيع بن آمي أيضاً على طرح نظرية الجبهة الثانية: وهي أن المتظاهرين العرب الإسرائيليين كانوا بيادق في خطة أوسع نطاقاً بكثير، لعلها من صنع عرفات.

تتمثل أكثر الأدلة المُدينة، والتي تفند إدعاءات بن آمي الجهل، بحادثة تنطوي أيضاً على توريط شديد لرئيس الوزراء، إيهود باراك. ففي مساء الأول من أكتوبر 2000، دعى باراك بن آمي وآمري الشرطة الوطنية إلى اجتماع في منزله لمناقشة تطورات اليوم الرهيبة داخل إسرائيل، بما في ذلك الصدامات الشديدة التي جرت في أم الفحم حيث حاولت الشرطة العمل على إبقاء طريق وادي عاره مفتوحاً، مخلفين قتيلاً من المتظاهرين، واثنين آخرين مصابين بجروح قاتلة والعشرات المصابين بجروح خطيرة.

إن أهمية طريق وادي عاره، وهو طريق سريع يعج بالحركة يمر بأم الفحم ويصل مدينة عفولة اليهودية في الجليل الأدنى، لا يمكن الاستهانة بها من وجهة نظر الشرطة والحكومة. ففي الأراضي والأطر التي يسيطر عليها الهاجس الأمني والتي تعمل ضمنها هيئات الدفاع والأمن الإسرائيلية، يعتبر وادي عاره طريقاً استراتيجياً حيوياً يصل مركز البلاد الذي يسيطر عليه اليهود بمنطقة الجليل في الشمال، وهي منطقة عربية حيوية تقع قرب لبنان. وكانت الشرطة والحكومة تخافان من أنه إذا تم إغلاق طريق وادي عاره، فإن ذلك سيؤدي إلى فصل القوات الإسرائيلية التي تدافع عن الجبهة الشمالية وجعلها عرضة

لهجوم عبر الحدود من مليشيا حزب الله اللبنانية. وقد أشار دوف لوتزكي، الرجل الثالث بعد رون إلى أن: «صناع القرار كانوا يعتبرون الطريق السريع شرياناً مركزياً واستراتيجياً يفترض أن يساعد أي طرف في طريقه إلى جبهة المعركة»[85].

كان باراك وآمرية الشرطة والجمهور الإسرائيلي يقبلون غريزياً منطق نظرية الجبهة الثانية التي يطرحها علناً أشخاص مثل شارون: أي أن المتظاهرين العرب يخضعون إلى تنظيم عرفات الذي يخطط للإطاحة بالدولة من خلال انتفاضتين، واحدة داخل الأراضي المحتلة وأخرى داخل إسرائيل. كان باراك والشرطة يخشيان من أن فتح ما اعتبروه جبهة ثانية في أم الفحم، قد يسفرعن هجوم من جبهة ثالثة في لبنان.

وقد انبثق هاجس المؤسسة الأمنية المبالغ به بطريق وادي عاره من الفشل المُذِلّ للحكومة الإسرائيلية خلال عدة عقود في «تهويد» منطقة المثلث التي تقع فيه. أي، إقناع اليهود بأن يستوطنوا هناك وضمها كلياً إلى السلطة اليهودية. وقد كانت عملية استيطان اليهود في المنطقتين الداخليتين العربيتين الخاضعتين لإسرائيل، وهما الجليل والنقب، أكثر نجاحاً بكثير: فقد جذبت الكيبوتزات والموشافيم الجماعية اليهودية والمستوطنات المترفة على رأس التل المعروفة باسم ميتزبيم وجميعها تحظى بإعانات من الحكومة، عدداً كبيراً من السكان اليهود. وقد صرح أفراهام دور، أحد الأكاديميين من جامعة حيفا، بحماس، بأن الغرض من التهويد هو إتاحة «الحد الأقصى من توزع مواقع

الاستيطان [اليهودية] و«الاستيلاء» على الأراضي عبر طرق الوصول إليها من خلال الوجود اليهودي الدائم في المنطقة»[86]. لكن هذا الهدف الاستراتيجي لم يكن قد تحقق في وادي عاره وهو واد قريب من الضفة الغربية، حيث لا يرغب اليهود الانتقال إليه.

ومن النظر إلى الماضي قد تكون نظرية «الجبهة الثانية» قد بدت غير معقولة لبعض صناع القرار كما كانت من دون شك في ذلك الوقت. على سبيل المثال، اعترف بن آمي أمام لجنة أور أن المعلومات التي تلقاها من الشرطة حول «تمرد» و«حالة حرب» كانت «مبالغاً بها»[87]. وبدلاً من الدفاع عن القرار في استخدام الرصاص الفتاك ضد المتظاهرين في أم الفحم في 1 و 2 أكتوبر من أجل إبقاء الطريق مفتوحاً ـ الأمر الذي أدى عملياً إلى إشعال شرارة العنف الذي اندلع عبر الجليل وازدياد عدد القتلى ـ فقد أصر باراك وبن آمي ويهودا ويلك جميعهم أمام لجنة أور أنهم دعوا إلى ضبط النفس في ذلك الوقت. فقد قال بن آمي إنه أمر الشرطة بإغلاق وادي عاره وإنه لم تتم إحاطته علماً بالإجراءات التي اتخذتها الشرطة لاحقاً[88]. وزعم باراك، رغم وفرة الشهادات التي تم الإدلاء بها من قبل الشرطة بأن الطريق اعتبر «خطاً أحمر» يجب الدفاع عنه مهما كلف الأمر، أنه لم يصدر أي أوامر بإبقاء وادي عاره مفتوحاً. وقد أيد ويلك هذا الرأي، وزعم أنه لم يضع أي خطوط حمر وذلك بالضبط لمنع الشرطة من استخدام «تدابير متطرفة»[89]. وقال إن رون قد خالف أمره في إبقاء طريق وادي عاره مفتوحاً عندما كان من الواضح أن مواجهة عنيفة من شأنها أن تتبع ذلك.

لكن الشهادات التي أدلى بها الثلاثة كانت نقيض الدليل الوحيد الباقي بشأن الاجتماع الذي جرى في منزل باراك ليلة الأول من أكتوبر. لا يعرف الكثير عما جرت مناقشته في تلك الأمسية لأنه لم يبق أي سجل ذي معنى. فقد كان لدى السكرتير العسكري لباراك، غادي إيزنكوت، الذي كان مسئولاً عن تدوين الاجتماع، ملاحظات غير كاملة كتبت بخط اليد ولا تكاد تُقرأ. وقال إيزنكوت للجنة التحقيق بأنه تبين أن التسجيل الذي جرى في ذلك الاجتماع كان فارغاً عندما أخذ إلى النسخ(90).

إن ما يمكن استنتاجه من الاجتماع يتمثل برواية شفوية أدلى بها باراك ذاته في صباح اليوم التالي عندما أجريت له مقابلة مع راديو ريشيت بيت. ولم يتم فحص هذا الدليل من قبل لجنة التحقيق جراء عمل «العدالة» التي عثرت على مكان السجل المكتوب. فبدلاً من أن يقول بأنه أراد تهدئة الوضع ووقف حالات قتل المواطنين العرب، قال باراك في الراديو لمحاوره:

> لا يسعنا قبول، ولن نقبل -على حد سواء- إغلاق الطرقات أو تعكير صفو الحياة العادية من قبل مواطنين داخل الدولة. ففي مناقشة جرت في منزلي ليلة البارحة، أصدرت تعليمات إلى وزير الأمن العام [شلومو بن آمي] وإلى آمري الشرطة، الذين أقول في هذه المناسبة أنهم جديرون بالثناء الكبير على ضبط النفس، البارحة خلال المظاهرات... بأني أعطيكم الضوء

الأخضر للقيام بأي إجراء لازم لتطبيق حكم القانون، وللمحافظة على النظام العام وتأمين حرية الحركة لمواطني الدولة، في أي مكان في الدولة[91].

وعندما سأل القاضي أور باراك عن تلك المقابلة، قال باراك إن أقواله كانت ترمي إلى طمأنة الجمهور اليهودي وأنه تبنى موقفاً مختلفاً في الداخل. وأضاف باراك قائلاً: «إن الأحداث الأخيرة التي جرت في تلك الأيام كانت تبرر الإحساس بشعور قوي بالحاجة إلى دعم الشرطة»[92].

كان «المزاج» الضمني للاجتماع الذي وصفه باراك في المقابلة الإذاعية ينسجم كلياً مع رواية رون للأحداث، التي قال فيها بأنه تلقى أوامر من ويلك باستخدام القوة لتفرقة المتظاهرين عن وادي عاره بعد اجتماع رئيس الشرطة مع باراك في الليلة السابقة. واستناداً إلى قرار باراك وبن آمي باستخدام القناصة في جبل الهيكل قبل بضعة أيام، وربما بعد موافقة الشين بيت، فقد أحضر رون نفس وحدة مكافحة الإرهاب إلى أم الفحم والناصرة. ومع أننا لا نملك سوى أن نتصور إجراءاته على وجه الدقة، فإن من المحتمل على ما يبدو أن رون قد أوصل إعطاء باراك لـ «الضوء الأخضر» إلى كبار رجاله من الشرطة، وسمح لهم باتخاذ «أي إجراء لازم»، بما في ذلك استخدام الذخيرة الحية، ضد المتظاهرين، سواء كانوا أو لم يكونوا مسلحين. لقد كانت

عملية «اللحن السحري»، على الأقل بالنسبة إلى رون، قد أُقِرّت من قبل رئيس الوزراء ذاته في ذلك الاجتماع الذي كانت نتيجته ثمانية قتلى ومئات الجرحى في 2 و3 أكتوبر.

فشل التحقيق في تحديد المذنبين

استناداً إلى الأدلة التي استمعت إليها لجنة التحقيق، كان من الممكن التوقع بأن يستخلص القاضي أور استنتاجات مماثلة. وكان جزء كبير من الأدلة التي تثبت الإدانة والتي قُدِّمت إلى اللجنة، من مقابلة باراك الإذاعية إلى صور الفيديو التي التقطها الهواة وخزانات الرصاصات الفارغة ـ قد تم نبشها من خلال الجهود الكبيرة التي بذلها لا محققو اللجنة بل فريق «العدالة» القانوني المتفاني والأسر الثكلى[93]. كانوا يأملون أنه استناداً إلى الأدلة التي جمعوها يجب أن يلقى بن آمي وباراك نفس المعاملة التي لقيها، وقبل عقدين من الزمن، وزير الدفاع، آرييل شارون، من قبل لجنة تحقيق كاهان. فقد كان القاضي كاهان قد حقق في مذبحة المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم مئات النساء والأطفال، في مخيمي صبرا وشاتيلا في لبنان عام 1982. كان شارون قد خطط لاجتياح لبنان ودفع بقواته إلى بيروت ثم أغلق المخيمين. وقد سمح للميليشيات المسيحية المناهضة لوجود الفلسطينيين في لبنان، تحت سمع وبصر جنود شارون، بتنفيذ أعمالهم الوحشية ضد اللاجئين الفلسطينيين. وقد وجدت لجنة كاهان أن شارون كان «مسئولاً بشكل غير مباشر» عن المذابح وأوصت بعدم السماح له في الخدمة بصفة وزير دفاع ثانية.

مقارنة بذلك، كان نشر تقرير القاضي أور الذي جاء في800 صفحة في سبتمبر 2003 خيبة أمل مريرة للأسر ولـ «العدالة». كانت اللجنة قد استدعت للمثول أمامها 350 شاهداً وعقدت جلسات طيلة سنتين ونصف السنة، لكن استنتاجات التقرير كانت «فاترة واهنة» كما جاء في مقالة افتتاحية في صحيفة هآرتس[94].

فبعد أن أشار القاضي أور إلى أن العلاقات بين اليهود والعرب داخل إسرائيل «أكثر المشاكل المحلية المدرجة في أجندة الدولة أهمية وحساسية»[95]، أنقذ الحكومة من مأزقها. فقد أشار إلى أن باراك قد أعطى «الضوء الأخضر» لإبقاء طريق وادي عاره مفتوحاً لكنه لم يستطع أن يحدد ما إذا كان فعل ذلك «مهما كلف الأمر»، بما في ذلك استخدام الذخيرة الحية. ومع أن اللجنة أشارت إلى أخطاء باراك كرئيس للوزراء، فإنها لم تقدم توصيات بشأنه. وقد قيل إن باراك تنفس الصعداء عندما سمع بأن اللجنة لم تضع أي عقبات أمام ترشيح نفسه لرئاسة ثانية للوزراء[96]. أما شلومو فقد كان نصيبه توبيخاً أشد قسوة، حيث اُتّهِم بأنه «لم يكن واعياً بما يكفي» للأخطار التي يثيرها استخدام الرصاص المطاطي في تفرقة الجماهير وأنه فشل في نشر أعداد كافية من الشرطة. وحُظِر على بن آمي بأن يتولى منصب وزير الأمن العام ثانية ــ وهي عقوبة، وصفها أحد المحللين بسخرية «بأنه خبر سار لمن كان لا يريد سوى أن يكون رئيساً للوزراء أو وزيراً للخارجية»[97]. وفي غضون ذلك فقد حظيت زيارة شارون لجبل الهيكل، التي أشعلت نار الانتفاضة والصدامات العنيفة بين الشرطة والمواطنين العرب، بخمس كلمات عابرة في التقرير[98].

وقد علق مروان دلال، الذي كان يمثل الأسر نيابة عن «العدالة» في جلسات اللجنة، قائلاً لي:

لقد حظي باراك بمعاملة سهلة من قبل اللجنة. فقد كان رأيهم على ما يبدو أن لديه أشياء كثيرة جداً تشغل باله بحيث لا يمكن اعتباره مسئولاً. وكانوا يرفضون القبول بأن السياسيين من مختلف الدرجات لم يكن لديهم أي فكرة حول استخدام القناصة، بصرف النظر عن عدم الاحتمال الشديد الذي بدا لنا نحن الذين سمعنا الأدلة. فقد كان الصحفيون الإسرائيليون يكتبون عن استخدام الشرطة للذخيرة الحية في ذلك الوقت فكيف عرفت وسائل الإعلام ولم تعرف الحكومة؟ وإذا رجعت بالنظر إلى التغطية، فإنها تبدو كأنها شكل من أشكال طمأنة الجمهور اليهودي: «لا تقلقوا إننا نستخدم القناصة لإبقاء العرب تحت سيطرتنا». لكن التقصير الحقيقي هو رفض اللجنة الكشف عما جرى في الاجتماع الذي عقده باراك في مساء 1 أكتوبر للإطلاع على ما كان يحدث بالفعل هناك. ذلك الاجتماع كان يتضمن مفتاح تفسير قتل الثلاثة عشر: فقد قررت إبقاء الصندوق مغلقاً.

استأثر سلوك قوة الشرطة القسم الأعظم من تقرير القاضي أور؛ رغم أن فرادى الشرطة نالوا عقوبات بسيطة. وأوصى القاضي أور بحظر استخدام الرصاص المطاطي ضد المتظاهرين داخل إسرائيل وخلُص إلى أن الشرطة «يجب أن تزرع في شعبها أن الجمهور العربي

ليس عدواً ولا يحب معاملته كعدو». وقد تم توجيه النقد الشديد إلى أعلى الشرطة رتبة وهما يهودا ويلك وأليك رون على «أخطائهم المهنية الكبيرة»، حيث تعرض قرار رون نشر القناصة إلى توبيخ قاس بشكل خاص. وأوصى القاضي بأن لا يتولى أي منهما منصباً رفيعاً في الأمن المحلي ثانية. وكانا كلاهما قد تقاعدا من الخدمة. وتم توبيخ ستة من رؤساء الشرطة، حيث أوصت اللجنة بصرف موشيه والدمان، آمر شرطة الناصرة، من الخدمة وبعدم ترقية بنزي ساو طيلة أربع سنوات. وقد تم تجاهل التوصيات في كلتا الحالتين. وكان والدمان وساو قد سبقت ترقيتهما خلال جلسات اللجنة. وظل آمرو الشرطة يؤيدون والدمان، الذي أصبح عميداً، وقالوا بأنه يجب السماح له بإنهاء مدة خدمته حتى تقاعده في 2005 [99] أما ساو، الذي كان قد ترقى ليصبح رئيس شرطة الحدود في القدس في أبريل 2001، فقد تمت ترقيته ثانية في 2004، ليصبح هذه المرة آمراً لشرطة الحدود[100].

وكانت أكبر ضربة تلقتها الأقلية العربية، لا سيما الأسر الثكلى، فشل القاضي أور في تحديد أي من رجال الشرطة المسئولين عن قتل الثلاثة عشر متظاهراً في أكتوبر 2000 مما يفتح الطريق لمقاضاتهم. وقد جاء في استنتاجات التقرير أنه يوجد أدلة لإسناد حادثتي قتل لاثنين من الشرطة فقط: مرشاد رشاد الذي كان يُعتقد بأنه أطلق النار على عين رامي جبرا البالغ من العمر 20 سنة برصاصة مطاطية من مسافة قريبة في جات في 1 أكتوبر؛ وافتُرِض بأن غاي ريف هو المسئول عن قتل شابين من ساخنين في 2 أكتوبر. لكن الفضل في هذا

الاكتشاف لم يكن يعود إلى التحقيق. ففي تلك الحالات لم يكن يوجد أي منازعة بشأن الذين أطلقوا النار: فرشاد وحده اعترف بأنه أطلق النار على جمهور المتظاهرين في جات، واعترف ريف بأنه تصدى منفرداً لرماة الحجارة في ساخنين مستخدماً ذخيرة حية. أما حوادث القتل الأخرى، بما فيها قتل وسام يازباك، فلم تصبح أقرب إلى الحل. وقد صرحت شقيقة أصلح عند نشر التقرير بأن "الحقيقة كانت ماثلة لكنهم لم يمدوا أيديهم إليها. هذه اللجنة تعطي الضوء الأخضر لتكرار ذلك في المستقبل»[101].

والأمر المحير أيضاً، كما قال مروان دلال من «العدالة»، هو أن تقرير أور لم يتفوه بكلمة واحدة بشأن عدم قيام وزارة العدل بالتحقيق بحوادث القتل في الأيام والأسابيع التي تلت أحداث أكتوبر أو بشأن تآمرها المتعلق باللوذ بالصمت بشأن الأدلة على أن قوة الشمال قد استخدمت الذخيرة الحية. وكان تساهل التقرير منسجماً كلياً مع معاملة القاضي أور لوزارة العدل ووحدة التحقيق التابعة لها، ماهاش، طيلة مدة جلسات الاستماع. وكانت الوحدة قد أجرت تحقيقات مبدئية في حادثتي إطلاق نار في أكتوبر 2000 ـ وهما الحادثتان اللتان اشترك فيهما غامي ريف واثنان من القناصة الذين أطلقوا النار على مارلين رمضان بينما كانت في سيارتها ـ لكنها جمدتها حالما أعلن باراك عن تعيين لجنة التحقيق بعد شهر[102]. وقد بررت وزارة العدل قرارها استناداً إلى الأسباب الزائفة التي مفادها أن عمل ماهاش قد يؤثر سلباً على جلسات الاستماع، بدلاً من مساعدتها. ثم ضمت

اللجنة اثنين من محققي ماهاش إلى فريقها الذي يمحص الأدلة[103]. ولم يشجع القاضي أور فريقه الخاص على الشروع في أعمال الطب الشرعي لتحقيق صحيح ولا أمر ماهاش بإعادة فتح ملفاتها. ولم يحاول أحد، خلال ثلاثة سنوات، باستثناء الأسر الثكلى ومركز «العدالة» القانوني، بذل أي جهد للحصول على أدلة جديدة. وصرح حسين، والد أصيل أصلح، بأنهم قدموا «ملفات منتفخة»، بما في ذلك صور الموتى، والأدلة التي تم العثور عليها عند مسرح إطلاق النار ومعلومات بشأن نوع الأسلحة التي تم استخدامها. وقال: «لقد تجاهلت اللجنة كلياً هذه الملفات. ولو أنهم أرادوا لكان بإمكانهم استخدامها. كانت تلك خيبة أمل تامة»[104].

تحايل وزارة العدل على وقف تحقيق جديد

طلب القاضي أور في تقريره بأن تقوم ماهاش بإعادة فتح التحقيقات التي لم تقم بها قبل ثلاث سنوات وأن تبدأ تحقيقات جديدة حول الوفيات الأخرى. وفي إشارة إلى أن المسئولين الحكوميين كانوا يريدون تهيئة الجمهور لاحتمال ضعيف في النجاح، قال وزير العدل، يوسف لابيد، للصحفيين في اليوم التالي بأن «الشروع بعد ثلاث سنوات في التحقيق بأحداث انخرط فيها مئات الأشخاص أمر في غاية التعقيد. فقد تم دفن الجسامين منذ وقت بعيد. ولا يوجد رصاصات، ولا نتف من الأدلة ولا شهود»[105]. كان هذا عذراً مريحاً لكنه غير حقيقي: كان يوجد المئات من الشهود الذين لم يدلوا

بشهاداتهم بعد، ومتظاهرون أصيبوا بجروح بالغة ولم يتم استدعاؤهم أبداً من قبل القاضي أور لأداء الشهادة؛ كان يوجد أدلة، الكثير منها مخبأ في مختبرات الطب الشرعي، بما في ذلك الطلقة التي قتلت وسام يازباك؛ وكانت توجد أجسام الذين بقوا على قيد الحياة ولكنهم مصابون بجروح خطيرة، مثل مارلين رمضان وإبراهيم سليمان. كما أنه كان من المعروف، استناداً إلى الأدلة التي تم تقديمها إلى لجنة أور، أن كبار القادة، بمن فيهم أليك رون، قد أقروا إطلاق النار على رماة الأحجار من قبل القناصة، وذلك ربما بالتأكيد مخالفة للقانون.

كانت ملاحظات لابيد مبرراً كافياً لسخرية إحدى الأسر في جلسات لجنة أور، حيث كانت هذه الأسر ترفع لافتة كتب عليها: « 13قتلى، صفر مسئولين»[106].

وأخيراً، في 18 سبتمبر 2005، قبل أقل من أسبوعين من الذكرى السنوية الخامسة للقتلى الثلاثة عشر، أصدرت ماهاش النتائج التي توصلت إليها لجنة التحقيق في حوادث القتل. وقد صرح مديرها، هرزل شفيرو، بأن الوحدة لن توجه اتهامات ضد أي من رجال الشرطة بشأن القتلى. وحتى في الحالتين اللتين تحدثت فيهما لجنة أور عن مسئولية جنائية ـ في قتل ثلاثة مواطنين عرب من قبل الشرطيين غامي ريف ومرشاد رشاد ـ رفضت ماهاش النتائج التي أسفر عنها التحقيق، زاعمة بأن تصرفات الشرطيين كانت «مبررة» لأن حياتهما كانت في خطر[107]. وخلُصت ماهاش أيضاً إلى أنه، رغم

أنهـا حـددت هوية القناصين الاثنين اللذين أطلقـا النار على مـارلين رمـضـان، فلن يوجـه لهـمـا الاتهـام. ومـرة ثانيـة، خـلافـاً للأدلة التي توصلت إليهـا لجنة أور، فقد أعربت ماهاش عن اعتقادها بأنه كان لدى الشرطيين من الأسباب ما يجعلهما يشعران بالريبة من حركة السيارة التي كان رمضان وزوجته فيها.

وقد دعا البروفسور شيمون شامير، أحد أعضاء لجنة أور الثلاثة، القرار بأنه شائن. فقد تساءل: «إذا كان قاضيان هامان ومحترمان [في لجنة أور] يريان ذلك، ألا يوجد سبيل لإحالة هاتين الحالتين على الأقل [حالتي ريف ورشاد] إلى المحاكمة؟» وقد انتقد شامير أيضاً طريقة تعامل ماهاش مع التحقيقات:

> أعتقد أن النتائج التي توصلت إليها [ماهاش] بشأن بعض الأحداث أوصلت صبرنا إلى نهايته، وأحياناً إلى ما بعد تلك النهاية، بشأن المزاعم بأن الشرطة كانت تواجه خطراً فورياً وكبيراً على حياتهم تبرر إطلاق الرصاص الحي واستخدام القناصة... إن حالة يقتل فيها ثلاثة عشر شخصاً دون أن يتهم أحد هي حالة من الصعب تصديقها.

وذكر شامير أنه منذ أحداث أكتوبر 2000 قتلت الشرطة 18 آخرين من عرب إسرائيل في ظروف غامضة. وفي جميع هذه الحوادث تقريباً لم تقدم ماهاش أي تهم. وقال شامير: «يوجد ضحايا أكثر مما ينبغي ولا يوجد ما يكفي من]ماهاش .[وقد قابل المدعي لعام مناحيم

مازوز انتقادات شامير بازدراء. فقال: «ما منا أحد يرغب في أن يعيش في بلد توجه فيها الاتهامات لمجرد استرضاء قطاع ما من الجمهور. لن نقبل بشيء من هذا في دولة إسرائيل»[108].

كان تبرير ماهاش لإغلاق التحقيقات هو رفض أربع من الأسر الثكلى إخراج جسامين أبنائهم من القبور وإجراء تشريح طبي عليهم بعد خمس سنوات من وفاتهم.. وكانت ماهاش، مخالفة لأنظمتها، قد وافقت على دفن الجسامين في أكتوبر 2000 دون إجراء تشريح طبي لها بعد الوفاة. وزعم شفيرو أن الأسر كان تضع العقبات أمام تحقيقات ماهاش. لكن «العدالة» أشارت إلى أنه لا يوجد ما يبرر تعريض الأسر إلى الإجراءات الأليمة المقترنة باستخراج الجثث في الوقت الذي لم تظهر فيه ماهاش حتى ذلك الوقت أي نية جادة على مواصلة التحقيقات. وقال مروان دلال: «بعد كل هذا الزمن، يجب أن يكون استخراج الجثث المرحلة الأخيرة في التحقيق، لا المرحلة الأولى». وقالت «العدالة» بحدة إنه في الوقت الذي تطالب ماهاش فيه بتشريح الجثث الأربع، فإنها لم تبدأ التحقيق في الوفيات التسع حيث لا تحتاج إلى استخراج جثثهم، بما في ذلك الجثث الأربع التي وضعت تقارير عن تشريحها. كما أن ماهاش كانت لديها إمكان الإطلاع على الرصاصة التي قتلت وسام يازباك، التي تم انتزاعها من جسمه من قبل أحد الجراحين في حيفا. فلم لم تشرع في تحقيق جاد بشأن وفاته؟ كان يتعين على ماهاش أن «تبين أن استخراج الجسم هو الوسيلة الباقية الوحيدة للكشف عن الحقيقة»، كما قالت «العدالة»[109] ولا يوجد أي دليل حتى على أن ماهاش قد بدأت في تحقيق جاد.

استمرار تلفيق «الطابور الخامس»

كان ثمة سبب أخير لخيبة أمل الأقلية العربية الشديدة في تقرير اللجنة. فقد وصف القاضي أور مظاهرات أكتوبر بأنها أعمال «شغب لم يسبق لها مثيل» واتهم ثلاثةً من كبار الشخصيات العربية بالتحريض ـ مردداً بذلك قول باراك. ولم يصدر توصية بأي عقوبات ضد عزمي بشارة القومي العلماني، وزعيمين من الحركة الإسلامية وهما عبد الملك دهامشة والشيخ رائد صلاح، لكنه اتهم الثلاثة بالتطرف. هذه التوبيخات عملت بشكل فعال على «موازنة» الانتقادات الموجهة إلى الشرطة.

كما ورد آنفاً، كان القاضي أور يواجه مشكلة قانونية في إدانته للزعماء العرب: فلجنة التحقيق يفترض أن تحقق مع المسئولين الرسميين، أولئك الذين يمثلون الفرع التنفيذي للدولة. وقد بين محامو «العدالة» أن الزعماء العرب كان يجب أن يكونوا خارج نطاق مرجعية التحقيق. على أنه كان ثمة مشكلة أخرى في مقاربة القاضي أور. وقد أحس والد أصيل أصلح بالضبط بالطريقة التي سوف تعتمدها اللجنة قبل نشر التقرير. «لقد وجدت أن هدف اللجنة الوحيد هو أن تحقق «توازناً». وفي إحدى المراحل قال [عضو اللجنة] شيمون شامير، «كان يوجد احتجاج غير قانوني ورد فعل غير قانوني من جانب الشرطة. إني أرفض تلك المقارنة»[110].

غير أن المقارنة كانت مرضية جداً بالنسبة إلى منظري «الجبهة الثانية»، بمن فيهم شارون وباراك. فقد كان باراك، في عدة مناسبات أثناء الإدلاء بالشهادة أمام اللجنة، يصف المظاهرات العربية بأنها «صدى» للأحداث في الأراضي المحتلة. ووجه اللوم إلى ما سماه بـ «جماعة صغيرة متطرفة لا تتقبل فكرة إسرائيل كدولة ديمقراطية يهودية صهيونية»، موجهاً إصبع الاتهام بشكل خاص إلى حزب التجمع الديمقراطي الوطني لعزمي بشارة[111]. كان باراك يرى أن زعماء العرب الاسرائيليين قد تآمروا مع عرفات وحرضوا جمهورهم عبر رفض قبول شرعية إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية. وقد اتهم باراك بشارة ــ أكثر من الأصوليين الاسلاميين مثل لبشيخ رعد صلاح ــ لأنه كان يرفع صوته مطالباً بتحويل إسرائيل من دولة يهودية إلى دولة لجميع مواطنيها.

إذا كان شارون وبارك يعتبران إيديولوجية الدولة لجميع مواطنيها فتنة، وأن اعتناق بشارة لها تحريضاً، فإن القاضي أور بدا وكأنه يوفر لهما الدعم. وكانت الأدلة التي قدمت إلى اللجنة أثناء جلسات الاستماع تبين أن الشرطة قد بالغت كثيراً في رد الفعل على المظاهرات الغاضبة من جانب الجماعة العربية، وأنها أخطأت في اعتبار المظاهرات عصياناً منظماً وأنها استجابت إلى خطة مسبقة، «اللحن السحري»، لإخماد المظاهرات بسرعة وحتى بلا شفقة ولا رحمة. وقد كانت التقييمات الخاطئة للشين بيت الشرطة والحكومة ممكنة بسبب وجود ثقافة عميقة الجذور للتمييز العنصري ضد العرب

على كافة المستويات الأمنية والسياسية. كان ينبغي على القاضي أور الطعن في مشروعية هذه المقاربة؛ لكنه صدق بدلاً من ذلك أن الزعماء العرب قد قاموا بتحريض المتظاهرين. وهذا ترك السؤال معلقاً بشأن الشكل الذي اتخذه التحريض وما هو الغرض الذي كان الزعماء العرب يظنون أن المظاهرات الغاضبة ستحققه. وقد خلف غمامة مقلقة من الشك تخيم لا فوق الزعماء العرب الإسرائيليين فحسب، بل أيضاً فوق جميع السكان العرب. وقد سمح القاضي أور، عن قصد أو غير قصد، لتهمة الطابور الخامس بالسريان ـ وبالتالي إلى انتشار المزاعم غير الثابتة للاستخبارات العسكرية بأن عرفات كان يخطط للانتفاضة مع الزعماء العرب في محاولة للإطاحة بالدولة اليهودية.

وكانت النتيجة أن الكثير من النقاش الذي دار في وسائل الإعلان على أثر صدور تقرير لجنة أور جاء في عباراتٍ تشبه تقريراً أصدرته لجنة أخرى قبل 30سنة[112]. كانت لجنة أغرانات قد حققت في فشل الجيش بأن يتعامل بشكل فعال مع ضربة عسكرية مفاجئة قام بها جيران إسرائيل العرب خلال عطلة يوم الغفران في 1973. ففشل هيئة الدفاع في توقع عدوان مصر وسوريا العسكري الذي تم التخطيط له بعناية قد سوي بفشل هيئة الأمن في عام 2000 بأن تتوقع «التمرد المدني» من جانب المواطنين العرب. وقد اعتبر الاثنان فشلاً استخباراتياً. كانت وسائل الإعلام الإسرائيلية على ما يبدو متفقة على أن قيادة الشرطة، مثل قيادة الجيش قبلها، لم تكن متيقظة إزاء الخطر

الوشيك الذي كانت تواجهه. وقد كانت نظرة وسائل الإعلام إلى كل من لجنتي التحقيق في 1973 و 2000 متشابهة: لقد فشلت قوات الأمن الإسرائيلية عندما واجهت عدواً عدائياً ومنظماً.

ومع ذلك فإن تقرير القاضي أور لم يوجد مشكلات لحكومة أريل شارون. فقد أشار القاضي إلى تمييز واسع النطاق ومنهجي ضد الأقلية العربية وأوصى بتدابير حكومية شاملة لإلغائه. وقد وجد أن «الفقر والبطالة ونقص الأرض والمشاكل الخطيرة في نظام التعليم وبنية تحتية معيبة إلى درجة كبيرة» آفات ابتليت بها الجماعات العربية. قال أور: يتعين على الدولة أن تقوم «بسرعة وبقوة وبوضوح [بتنفيذ] برنامج لتضييق الفجوات.

كان رد فعل شارون يتسم بالخضوع. فبعد أسبوعين من نشر التقرير، في 14سبتمبر 2003، شكل رئيس الوزراء لجنة برئاسة وزير العدل، يوسف لبيد، لبحث سبل تنفيذ توصيات اللجنة. ولم يتم إشراك عربي واحد في اللجنة؛ بل كانت تعج بالمتطرفين من الجناح اليميني، بمن في ذلك وزراء مثل إيفي إيتام وجدعون إيزرا، وكلاهما معارضان لتشكيل لجنة أور. وفي إجراءٍ كان يرمي إلى إثارة غضب السكان العرب، ضم شارون أيضاً إلى اللجنة بني إيلون، زعيم حزب موليديت، الذي كان يدعو إلى تهجير المواطنين العرب من البلاد، بالقوة أو بغيرها. وقد اعتبر الكثيرون من المراقبين أن عملية تشكيل اللجنة تكتيك للمماطلة، كان شارون يأمل من خلالها أن الضغط من أجل

تنفيذ توصيات القاضي أور من شأنه أن يتبدد مع الوقت. وكان رد شارون بأن وعد بأن تضع اللجنة تقريرها في غضون شهرين؛ ولم يسمع شيء عنه طيلة الأشهر التسعة اللاحقة.

وعندما نشرت لجنة لابيد تقريرها في يونيو 2004، كانت قد قلصت كثيراً مقترحات القاضي أور. وقد أوصت اللجنة بسلطة حكومية لتعزيز قطاع العرب، وإنشاء برامج خدمة إلزامية وطنية غير عسكرية للشباب العرب[113]. وقد قوبلت تلك التدابير، والتي طواها النسيان لاحقاً، بصرخات من الشك حتى من جانب وسائل الإعلام العبرية. فقد قال أوزي بنزيمان من صحيفة هآرتس: «ثمة رائحة نتنة من عدم الجدية تفوح من توصيات لجنة لابيد»[114]. وكانت لجنة أور قد أوصت بتحقيق إصلاحيين أساسيين. الأول هو أن القاضي اقترح إضافة الرموز العربية إلى الرموز الوطنية للدولة، مثل العلم والنشيد الوطني، لتشجيع المواطنين العرب على التماهي مع الدولة. وقد ترجمت لجنة لابيد ذلك إلى توصية بتخصيص «يوم تضامن»جديد يشترك فيه اليهود والعرب ـ وهو اقتراح آخر اختفى بهدوء. والثاني هو أن القاضي أور حث على أن توفر الدولة للجماعات العربية ما هي بحاجة ماسة إليه من أرض ليتم بناء المنازل عليها بشكل قانوني. وأوصى بأن تقوم سلطة أراضي إسرائيل، وهي هيئة الدولة التي تدير 93 بالمائة من الأرض في إسرائيل، بتخصيص مزيد من الأراضي للأقلية العربية. وقد تم ببساطة تجاهل هذه التوصية التي كانت ترمي إلى إصلاح بعض الضرر الناجم عن أكثر من 50 سنة من سرقة أرض الأقلية الفلسطينية التي كانت تنظمها الدولة.

وفي الذكرى السنوية لنشر تقرير القاضي أور، قام بخطوة غير معتادة إلى حد بعيد حيث وجه النقد الشديد إلى الهيئات العامة المسئولة عن تنفيذ توصياته. فقد قال بأن الحكومة لم تقم عملياً بأي شيء لتنفيذ إصلاحاته التي اقترحها، حيث ظل التمييز سائداً في الميزانيات والأرض والإسكان والعمالة، وشمل ذلك الخدمة المدنية. وكرر انتقاداته في يونيو 2005[115] لكن توبيخه العلني لم يغير أي شيء. وقد كانت حكومة آرييل شارون على ما يبدو سعيدة في مماطلة منتقديها، على أمل أن تُنسى في خاتمة المطاف أحداث أكتوبر2000 وما كشفت عنه بشأن ادعاءات الدولة اليهودية بشأن الديمقراطية.

obeikandl.com